

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية على النسب

المالية في التنبؤ بالتعثر المالي

دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف:

د. باديس بوغرة

إعداد الطالبتين:

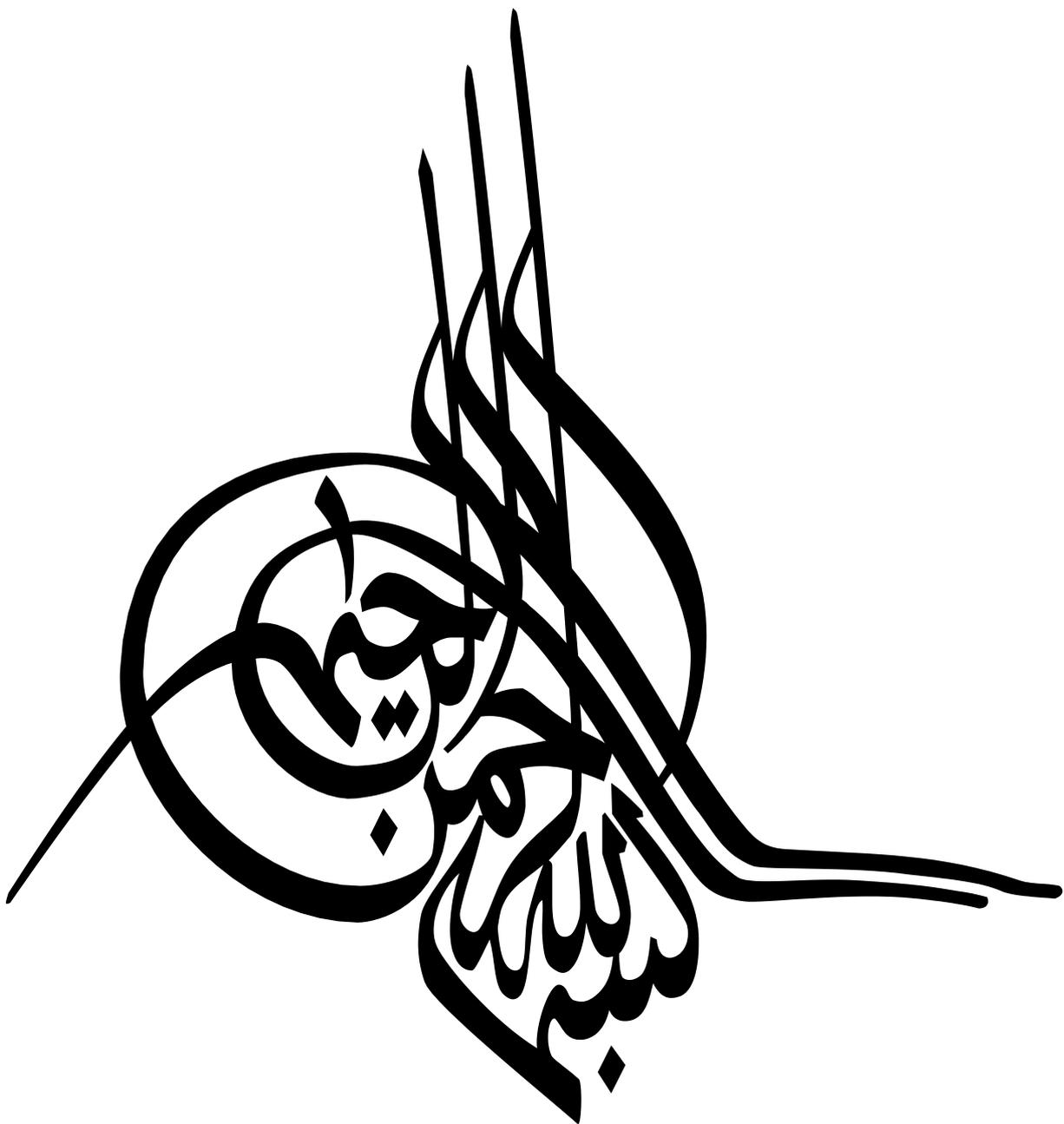
- مريم زغيب

- عائشة سويكي

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة جيجل	د. جمال قدام
مشرفاً ومقرراً	جامعة جيجل	د. باديس بوغرة
مناقشاً	جامعة جيجل	د. فيصل بوميمز

السنة الجامعية 2017/2018.



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل ونرجو
منه عز وجل أن يتقبله منا القبول الحسن.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر وخالص
الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المحترم باديس بوغرة لقبوله الإشراف
على هذه المذكرة وعلى كل نصحته وتوجيهاته فجزاه الله عنا خير
الجزاء.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى جميع العاملين بالمؤسسات محل الدراسة
على حسن الاستقبال والمعاملة وعلى كل الجهود المبذولة لتزويدنا
بالمعلومات اللازمة لإنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم
وتكرمهم بقراءة هذه المذكرة وتحملهم عناء مناقشتها وتقييمها.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذه
المذكرة.

فهرس المحتويات

ص	فهرس المحتويات
	الشكر الإهداء
II	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول والأشكال
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: التحليل المالي باستخدام النسب المالية	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
8	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
10	المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي
16	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي
19	المبحث الثاني: النسب المالية كأداة للتحليل المالي
19	المطلب الأول: مفهوم النسب المالية
22	المطلب الثاني: أسس التحليل بواسطة النسب المالية
23	المطلب الثالث: حدود استخدام النسب المالية
25	المبحث الثالث: أنواع النسب المالية
26	المطلب الأول: نسب السيولة ونسب المديونية
32	المطلب الثاني: نسب النشاط ونسب الربحية
38	المطلب الثالث: نسب السوق
42	خلاصة
الفصل الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: ماهية التنبؤ المالي
45	المطلب الأول: مفهوم التنبؤ المالي

47	المطلب الثاني: أنواع التنبؤ المالي
49	المطلب الثالث: محددات التنبؤ المالي
50	المبحث الثاني: التعثر المالي
50	المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي
53	المطلب الثاني: أسباب التعثر المالي
55	المطلب الثالث: مراحل التعثر المالي
57	المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي
57	المطلب الأول: تطور دراسة نماذج التنبؤ بالتعثر المالي
58	المطلب الثاني: أهم نماذج التنبؤ بالتعثر المالي
65	المطلب الثالث: بعض النتائج المستخلصة من النماذج
67	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل	
69	تمهيد
70	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة
70	المطلب الأول: تقديم مؤسسة ملبنة ايجيلي
72	المطلب الثاني: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج
75	المطلب الثالث: تقديم المؤسسة الكاتمية للفلين
80	المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسات من خلال النسب المالية
80	المطلب الأول: عرض القوائم المالية المختصرة
87	المطلب الثاني: نسب السيولة ونسب المديونية
91	المطلب الثالث: نسب النشاط ونسب الربحية
96	المبحث الثالث: اختبارات التعثر المالي للمؤسسات خلال فترة الدراسة (2014 - 2016)
98	المطلب الأول: نموذج ألتمان Altaman1968

100	المطلب الثاني: نموذج تالفوروتيسو 1977 Taffer and tisshow
102	المطلب الثالث: نموذج سبرينقات 1978 Springate
105	المطلب الرابع: نموذج كيدا 1981 Kida
108	خلاصة
110	خاتمة
114	قائمة المراجع
121	الملاحق
	ملخص الدراسة

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
(1-2)	الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي	53
(1-3)	توزيع العمال في الشركة الإفريقية للزجاج	73
(2-3)	عدد العمال في المؤسسة الكاتمية للفلين	76
(3-3)	توزيع العمال على مختلف المصالح بالمؤسسة الكاتمية للفلين	77
(4-3)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملبنة ايجيلي خلال فترة الدراسة (2014 - 2016) -جانب الأصول-	80
(5-3)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملبنة ايجيلي -جانب الخصوم-	81
(6-3)	الميزانية المالية المختصرة للشركة الإفريقية للزجاج خلال فترة الدراسة(2014 - 2016) -جانب الأصول-	81
(7-3)	الميزانية المالية المختصرة للشركة الإفريقية للزجاج -جانب الخصوم-	82
(8-3)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الكاتمية للفلين خلال فترة الدراسة(2014- 2016) -جانب الأصول-	82
(9-3)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الكاتمية للفلين -جانب الخصوم-	83
(10-3)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ملبنة ايجيلي خلال فترة الدراسة(2014- 2016)	84
(11-3)	جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج خلال فترة الدراسة(2014- 2016)	85
(12 -3)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الكاتمية للفلين خلال فترة الدراسة(2014- 2016)	86
(13 -3)	نسب السيولة الخاصة بمؤسسة ملبنة ايجيلي	87
(14 -3)	نسب السيولة الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج	88
(15 -3)	نسب السيولة الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين	89
(16 -3)	نسب المديونية الخاصة بمؤسسة ملبنة ايجيلي	90
(17 -3)	نسب المديونية الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج	90
(18 -3)	نسب المديونية الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين	91

قائمة الجداول والأشكال

92	نسب النشاط الخاصة بمؤسسة ملبنة ايجيلي	(19 -3)
93	نسب النشاط الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج	(20 -3)
94	نسب النشاط الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين	(21 -3)
95	نسب الربحية الخاصة بمؤسسة ملبنة ايجيلي	(22 -3)
96	نسب الربحية الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج	(23-3)
97	نسب الربحية الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين	(24 -3)
98	فئات المؤسسات حسب نموذج Altman	(25 -3)
99	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Altman في مؤسسة ملبنة ايجيلي	(26 -3)
99	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Altman في الشركة الإفريقية للزجاج	(27 -3)
99	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Altman في المؤسسة الكاتمية للفلين	(28 -3)
100	تصنيف المؤسسات محل الدراسة وفق نموذج Altman	(29 -3)
101	فئات المؤسسات وفق نموذج Taffer and tisshow	(30 -3)
101	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Taffer and tisshow في مؤسسة ملبنة ايجيلي	(31 -3)
101	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Taffer and tisshow في الشركة الإفريقية للزجاج	(32 -3)
102	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Taffer and tisshow في المؤسسة الكاتمية للفلين	(33 -3)
102	تصنيف المؤسسات محل الدراسة وفق نموذج Taffer and tisshow	(34 -3)
103	فئات المؤسسات وفق نموذج Springate	(35 -3)
103	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Springate في مؤسسة ملبنة ايجيلي	(36 -3)
104	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Springate في الشركة الإفريقية للزجاج	(37 -3)
104	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Springate في المؤسسة الكاتمية للفلين	(38 -3)
104	تصنيف المؤسسات وفق نموذج Springate	(39 -3)
105	فئات المؤسسات وفق نموذج Kida	(40 -3)
106	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Kida في مؤسسة ملبنة ايجيلي	(41 -3)
106	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Kida في الشركة الإفريقية للزجاج	(42 -3)
106	تقدير التعثر المالي وفق نموذج Kida في المؤسسة الكاتمية للفلين	(43 -3)
107	تصنيف المؤسسات وفق نموذج Kida	(44 -3)

قائمة الأشكال

ص	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي	(1 -1)
55	مراحل التعثر المالي	(1 -2)
72	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة ايجيلي	(1 -3)
75	الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج	(2 -3)
79	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الكاتمية للفلين	(3 -3)

مقدمة

لقد نتج عن انتشار الأزمة المالية العالمية تعرض العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من الأزمات نتيجة نقص السيولة النقدية بها، وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية من جهة وعدم الاستمرار في ممارسة النشاط من جهة أخرى. مما أدى إلى تعثر هذه المؤسسات ثم تعرضها للفشل المالي.

وقد كان للتحليل المالي دور في فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله، ويساعد في تحقيق هذه الغاية التحليل المالي بالنسب الذي يركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبر عنها بمؤشرات ذات دلالة.

حيث تعتبر النسب المالية أداة معبرة في التحليل المالي وتتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة الشكل من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح داخل كل مؤسسة، وهذا من أجل التنبؤ بالصعوبات المالية التي تصادفها هذه المؤسسات.

❖ إشكالية الدراسة

لأهمية هذا الموضوع سنحاول التعرف عليه من خلال استخدام أحد أدوات التحليل المالي والمتمثلة في النسب المالية من أجل التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية مع تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي. وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل على النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنسب المالية كأداة للتحليل المالي؟
- ما المقصود بالتنبؤ والتعثر المالي؟
- ما هي أهم نماذج التنبؤ بالتعثر المالي؟
- هل يمكن تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات محل الدراسة؟

❖ فرضيات الدراسة

للإجابة حول التساؤلات السابقة، قمنا بصياغة جملة من الفرضيات نعتبرها كنقطة بداية لبحثنا هذا

وهي:

- التعثر المالي هو المرحلة التي تسبق مرحلة الفشل المالي.
- يمكن تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات محل الدراسة.
- تعتبر المؤسسات محل الدراسة مؤسسات ناجحة وفق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

❖ أهمية الدراسة

يمكن إجمال أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- تحليل ظاهرة التعثر المالي وضبط المفاهيم الخاصة بها وإبراز أهمية التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه.
- محاولة تحليل الوضعية المالية لبعض المؤسسات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، والتي تمكن من تصنيف المؤسسات إلى ناجحة أو متعثرة.

❖ أسباب اختيار الموضوع

- تتمثل أسباب ومبررات اختيارنا لموضوع الدراسة في النقاط التالية:
- انتشار عدد المؤسسات المتعثرة في الآونة الأخيرة بسبب الأزمة التي يعرفها الاقتصاد الوطني.
- التعرف على وضعية بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل.
- محاولة معرفة ما إذا كانت النسب المالية محل اهتمام المدراء الماليين من أجل التنبؤ بالتعثر المالي على مستوى مؤسسات محل الدراسة.
- الميل الشخصي إلى دراسة مواضيع خاصة بالتحليل المالي.

❖ أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في:

- تطبيق مختلف النسب المالية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل.
- إبراز أهمية استخدام النسب المالية من أجل التنبؤ المسبق بالوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.
- تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي من أجل التمييز بين المؤسسات الناجحة والمتعثرة.
- العمل على تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعد هذه المؤسسات على تحسين وضعيتهم المالية.

❖ منهج الدراسة

- للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات الموضوعية تم إتباع المنهجين التاليين:
- **المنهج الوصفي:** والذي يضم مختلف المصطلحات، المفاهيم،... إلخ. وذلك للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع.
 - **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات والمعلومات المختلفة حول محتوى القوائم المالية لمدة ثلاث سنوات في المؤسسات محل الدراسة.

❖ حدود الدراسة

- تتحدد حدود دراستنا في إطارها الزمني والمكاني كما يلي:
- **الإطار الزمني:** تم الاعتماد على القوائم المالية لسنة 2014، 2015، 2016. حيث تم إنجاز هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من بداية شهر مارس إلى نهاية شهر ماي من سنة 2018.
 - **الإطار المكاني:** الإطار المكاني الخاص بتطبيق دراستنا الميدانية كان في مؤسسة ملبنة إيجيلي الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين بولاية جيجل، وذلك لتوفر هذه المؤسسات على البيانات المالية المطلوبة من أجل إنجاز هذه الدراسة.

❖ الدراسات السابقة:

- يمكن حصر أهم الدراسات السابقة المرتبطة في الدراسات التالية:
- **دراسة هلا بسام عبد الله الغصين (2004) بعنوان: "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات".**

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج رياضي باستعمال النسب المالية بحيث يمكن هذا النموذج المكون من مجموعة من النسب المالية من التمييز بين المؤسسات المتعثرة وغير المتعثرة في قطاع غزة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى إيجاد أفضل النسب المالية التي يمكن استخدامها في التنبؤ بتعثر الشركات المقاولاتية في قطاع غزة.

- **دراسة عمر أكرم عمر الطويل (2008) بعنوان: "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية الفلسطينية على التحليل المالي وذلك للتنبؤ بالتعثر المالي ومعرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف

الفلسطينية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة في تقويم الأداء واتخاذ القرارات، كما تعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي وكذلك عدم استخدام المصارف الفلسطينية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

- دراسة اليمين سعادة (2009)، بعنوان: "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها".

عالج الباحث في دراسته ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقط دراسته على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بولاية سطيف. وقد توصل إلى أن التحليل المالي هو الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، والتوجيه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها.

- دراسة انتصار سليمان (2016) بعنوان: "التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية"

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى دراسة مفاهيم حول التعثر المالي وأعراضه وأسبابه ومراحل حدوثه، وقد اعتمدت على أساليب متعددة المتغيرات وهو التحليل التمييزي لفيشر وأسلوب الانحدار اللوجستي وأساليب إحصائية أخرى وهذا بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هو أن النموذج التمييزي لفيشر هو الذي يملك قدرة أكبر من نموذج اللوجستي في التمييز بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتعثرة وغير المتعثرة وذلك لتوافقه مع البيئة الجزائرية.

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة، تبين لنا أن دراستنا اعتمدت على النسب المالية من أجل التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، بالإضافة إلى تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في هذه المؤسسات وهذا ما تم الاختلاف فيه بين دراستنا والدراسات السابقة.

❖ هيكل الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين نظريين مع فصل تطبيقي، تبدأ بمقدمة وتنتهي بخاتمة.

- الفصل الأول "التحليل المالي باستخدام النسب المالية" حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، الأول يتضمن ماهية التحليل المالي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه النسب المالية كأداة للتحليل المالي ثم تطرقنا إلى أنواع النسب المالية في المبحث الثالث.
- الفصل الثاني "التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات" والذي قمنا بتخصيصه لظاهرة التعثر المالي وهو الآخر قسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في الأول ماهية التنبؤ المالي، ثم في المبحث الثاني عالجتنا موضوع التعثر المالي، وأخيرا عرضنا في المبحث الثالث بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.
- الفصل الثالث "دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل" وقد خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية من أجل معرفة مدى اعتماد مؤسسة ملبنة إيجيلي، الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين على النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي، حيث تم التعريف بالمؤسسات ودراسة وضعيتهم المالية من خلال النسب المالية وتطبيق بعض نماذج التعثر المالي في المؤسسات محل الدراسة.

الفصل الأول

التحليل المالي باستخدام النسب المالية

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: النسب المالية كأداة للتحليل المالي

المبحث الثالث: أنواع النسب المالية

تمهيد

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية والمراقبة المالية، والذي يسمح بمعرفة الجوانب الإيجابية والسلبية للسياسة المالية المتبعة داخل المؤسسة ومعرفة وضعيتها المالية.

وتعد القوائم المالية الأساسية من أهم المصادر الداخلية للبيانات المالية اللازمة للتحليل المالي، كما يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أفضل الوسائل المهمة والأساسية لدراسة المركز المالي للمؤسسة وذلك في ضوء الأرقام المتحصل عليها من هذه القوائم.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحليل المالي والنسب المالية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: النسب المالية كأداة للتحليل المالي.

المبحث الثالث: أنواع النسب المالية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

إن موضوع التحليل المالي يرتبط أساسا باستخدام المعلومات التي يتم توفيرها لإدارة المؤسسة والمحليون الماليون وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة بهدف تحليلها، والذي يفيد في مجالات التنبؤ واتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف التحليل المالي وذكر أهم أهدافه وكذلك التعرف على أهميته بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

وردت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

- التحليل المالي هو " تشخيص للوضع المالي للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا"⁽¹⁾.
- التحليل المالي هو " فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المؤسسة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة"⁽²⁾.
- التحليل المالي هو "مجموعة من الأدوات والأساليب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية وصولا إلى تشخيص حالات ونقاط الضعف والقوة فيها، وتعتبر النسب المالية من أهم هذه الأدوات للمقارنة بين المتغيرات المماثلة"⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو عملية اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية من القوائم المالية من أجل التنبؤ المسبق بوضع المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك لتقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات.

(1) - مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 16.

(2) - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 133.

(3) - عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 100.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف المستفيدة منه سواء كانت داخلية أو خارجية، ويمكن حصرها بشكل عام في النقاط التالية⁽¹⁾:

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.
- معرفة وضع المؤسسة في قطاعها.

الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي

تبرز أهمية التحليل المالي فيما يلي⁽²⁾:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، ويغض النظر عن طبيعة عملها ليمد متخذي القرارات في المؤسسة بالمشورات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال. وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات.

(1) - مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتب المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 120، 121.

(2) - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص ص 24، 25.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية والتي يحصل عليها من سجلات المؤسسة وخاصة القوائم المالية لها، والتي هي سرد رقمي لنتائج ما حدث خلال فترة زمنية محددة وهذه القوائم هي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق.

الفرع الأول: الميزانية المالية (قائمة المركز المالي)

إن الميزانية المالية هي المرآة التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحتويه من الأصول والخصوم للأوضاع في لحظة إعدادها.

أولاً: تعريف الميزانية المالية

تعرف الميزانية على أنها "كشف يحتوي على أسماء الحسابات وقيمها وبيان ما يمتلكه المشروع من موجودات وما عليه من التزامات في تاريخ إعدادها، ويتم إعدادها بصورة رسمية كل سنة مالية"⁽¹⁾.

ويمكن إيجاز أهم أهداف الميزانية المالية بما يلي⁽²⁾:

- بيان صافي حقوق مالك المؤسسة أو أصحاب المؤسسة من مساهمين ومستثمرين.

- بيان المركز المالي للمؤسسة استجابة لحاجات المقرضين والدائنين.

- إعطاء صورة عن طاقات المؤسسة (الأصول) ومصادرها (الخصوم).

ثانياً: عناصر الميزانية المالية

لإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة يجب تصنيفها إلى ثلاث أقسام رئيسية هي: الأصول، الخصوم وحقوق الملكية.

(1) - محمد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 28.

(2) - عبد الستار الكبيسي، مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 487.

1) الأصول: تعرف الأصول بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، وهي تتضمن منافع مستقبلية محتملة تتحكم فيها مؤسسة معينة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة⁽¹⁾. ويجب أن تتوفر ثلاث خصائص حتى يوصف البند بأنه أصل⁽²⁾:

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة وتمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.

- أن تكون المؤسسة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المؤسسات الأخرى على تلك المنافع.

- أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلاً. وتصنف عناصر الأصول داخل الميزانية إلى⁽³⁾:

أ- **أصول جارية:** تعرف الأصول الجارية بأنها الأصول التي تمتلكها المؤسسة في شكل نقدية، أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية من خلال بيعها أو استهلاكها خلال السنة، أو خلال الدورة التجارية العادية للمؤسسة.

ب- **أصول غير جارية:** وهي الأصول التي لا تهدف المؤسسة إلى بيعها أو تحقيق قيمتها خلال الدورة التجارية العادية، ولكن تحتفظ بها لاستخدامها في الإنتاج، وفي المساعدة على تحقيق الأرباح العادية للنشاط، ومن أمثلتها الأراضي والمباني.

2) الخصوم: هي عبارة عن التزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل التي يجب على المؤسسة تسديدها وهي تشكل مصادر التمويل (الخارجي) لجانب الأصول، بعبارة أخرى فإن الخصوم تبين مديونية المؤسسة أو الديون التي تحملتها المؤسسة لتمويل أصولها⁽⁴⁾.

وتنقسم الخصوم في الميزانية تبعا لتقسيمات الأموال وهي غالبا ما تظهر كالتالي⁽⁵⁾:

(1) طارق عبد الحال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 67.

(2) نفس المرجع، ص 68.

(3) محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)، الطبعة 2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص ص 62-67.

(4) فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة 2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 30.

(5) سالم صلال راهي الحسنوي، أساسيات الإدارة المالية، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 50، 51.

أ- **الخصوم الجارية:** وتتمثل في الديون التي يلزم سدادها في الأجل القصير، كما يتطلب سداد هذه المطلوبات باستخدام الموجودات المتداولة.

ب- **الخصوم غير الجارية:** وهي الالتزامات طويلة الأجل والواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة مالية، ومن أكثر الأمثلة شيوعاً لهذا النوع من الالتزامات السندات والقروض طويلة الأجل.

ج- **حقوق الملكية:** تمثل حقوق الملكية حقوق المالكين في أصول المؤسسة فحقوق الملكية تمثل المتبقي من أصول المؤسسة بعد سداد الالتزامات ولذلك فإن حقوق الملكية دائماً تساوي إجمالي الأصول ناقص إجمالي الالتزامات⁽¹⁾.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

تعتبر قائمة الدخل القائمة الأساسية للمؤسسة، فهي تمثل التقرير الذي يقيس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق الربح.

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

يعرف جدول حسابات النتائج على أنه "عبارة عن كشف يتضمن إيرادات ومصروفات المؤسسة عن فترة مالية سابقة، ونتيجة هذه القائمة تكون صافي الربح إذا كان مجموع الإيرادات فيها أكبر من مجموع المصروفات، وتكون صافي خسارة إذا كان مجموع المصروفات فيها أكبر من مجموع الإيرادات⁽²⁾.

وتكمن أهمية جدول حسابات النتائج فيما يلي⁽³⁾:

- يساعد التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- تحديد مدى تأثير التغيير في الطلب على منتجات المؤسسة وعلى إيرادات المؤسسة وتكاليفها وبالتالي أرباحها.
- إعطاء صورة حقيقية عن إيرادات المؤسسة من خلال إظهار النشاطات التشغيلية للمؤسسة.

(1) - طلال الجاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية 1 (مناهج الجامعات العالمية)، دار جهيبة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 246.

(2) - رضوان حلوة حنان، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 125.

(3) - سالم صلال راهي الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ثانياً: عناصر جدول حسابات النتائج

(1) **المنتوجات:** تتمثل منتجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتجات استعادة خسارة القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية⁽¹⁾.

(2) **الأعباء:** هي نقصان في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل خروج أو استنفاد قيم الأصول، أو حدوث التزامات التي تؤدي إلى نقصان في الأموال الخاصة، بخلاف تلك التي ترتبط بتوزيعات المساهمين في رأس المال⁽²⁾.

كما فرض النظام المحاسبي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي⁽³⁾:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية.
- المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

(1) - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص45.

(2) - عبد الحليم سعدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 219.

(3) - محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص ص، 24، 25.

- المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج.
- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية حلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية، حيث أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة خلال فترة زمنية محددة.

أولاً: تعريف قائمة التدفقات النقدية

حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري فإن قائمة التدفقات النقدية تعرف بأنها "جدول يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)"⁽¹⁾.

ثانياً: محتوى قائمة التدفقات النقدية

تشتمل قائمة التدفقات النقدية على ثلاثة أجزاء رئيسية هي⁽²⁾:

- الأنشطة التشغيلية أو وظيفة الاستغلال: تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.
- الأنشطة الاستثمارية أو وظيفة الاستثمار: تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء الاستثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتج على التنازل عن الاستثمارات.
- الأنشطة التمويلية أو وظيفة التمويل: تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو الزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

(1) - المادة رقم 2.240، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 26.

(2) - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة 2، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، 2015، ص 161.

الفرع الرابع: قائمة تغير الأموال الخاصة

تعتبر قائمة تغيرات الأموال الخاصة أيضا هي الأخرى حلقة وصل بين جدول حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد مصادر تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح أسباب هذا التغير ومصادره.

أولاً: تعريف قائمة تغير الأموال الخاصة (تغير في حقوق الملكية)

حسب النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 26 يوليو 2008 حسب نص المادة 1.250 من القرار سالف الذكر تعرف قائمة تغير الأموال الخاصة على أنها "تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية".

ثانياً: محتوى قائمة تغير الأموال الخاصة

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي⁽¹⁾:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد،...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الفرع الخامس: الملاحق

حسب نص المادة 1.260 المؤرخ في 26 يوليو 2008 من القرار سالف الذكر الملحق هو عبارة عن وثيقة يعد جزءاً من الكشوف المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل.

ويشمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

(1) - محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

توجد العديد من أنواع التحليل المالي وذلك حسب عدة تصنيفات أهمها ما يلي:

الفرع الأول: حسب الجهة القائمة بالتحليل

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى⁽¹⁾:

أولاً: التحليل الداخلي

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسها وعلى بياناتها لتحقيق أهدافها يعتبر التحليل داخلياً، وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ثانياً: التحليل الخارجي

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلتها القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في بنوك المركزية والغرف الصناعية.

(1) - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفرع الثاني: حسب البعد الزمني للتحليل

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى⁽¹⁾:

أولاً: التحليل العمودي (الرأسي أو الثابت أو الساكن)

هو إيجاد الأهمية النسبية لمكونات أو بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، أي بعبارة أخرى تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها أي أن هذا التحليل يمتاز بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة لذا يطلق البعض على هذا التحليل بالتحليل بالتحليل الساكن أو الثابت.

ثانياً: التحليل الأفقي (المتغير أو تحليل الاتجاهات)

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاناً عبر فترات زمنية، وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركة لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة. ويساعد هذا التحليل على ما يلي:

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية.
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً في المؤسسة.
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.

(1) - زهرة حسن العامري، السيد خلف علي الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص 113.

الفرع الثالث: حسب الفترة التي يغطيها التحليل

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى⁽¹⁾:

أولاً: التحليل المالي قصير الأجل

قد يكون رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات في الأجل القصير، وعادة ما يتركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية في الأجل القصير، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

ثانياً: التحليل المالي طويل الأجل

يرتكز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية، وذلك بتحقيق التناسق بين الهيكل التمويلي والاستخدامات أي الجمع بين التحليل قصير الأجل وبين التحليل طويل الأجل.

الفرع الرابع: حسب الهدف من التحليل

يتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى⁽²⁾:

- تحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقييم ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقييم الأداء التشغيلي.
- تحليل لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

(1)-وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(2)- نفس المرجع ، ص31.

الفرع الخامس: حسب المدى الذي يغطيه التحليل

ويمكن تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى⁽¹⁾:

أولاً: التحليل الشامل

يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ثانياً: التحليل الجزئي

يغطي هذا التحليل جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المبحث الثاني: النسب المالية كأداة للتحليل المالي

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وذلك لسهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في التنبؤ ودراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة واتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على تعريف النسب المالية و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه النسب وكذلك الشروط اللازم توفرها عند استخدامها بالإضافة إلى المعايير التي تستعمل للحكم على هذه النسب.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

توجد هناك عدة تعاريف خاصة بالنسب المالية، وتختلف باختلاف الوجه الذي ينظر إليها.

يمكن أن نعرف النسبة المالية بأنها "دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)"⁽²⁾.

(1) - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره ، ص31.

(2) - محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 109.

وتعرف النسب المالية أيضا بأنها " أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياس لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية"⁽¹⁾.

كما تعرف بأنها "علاقة رياضية بين الأرقام، وعادة ما تكون على شكل نسب أو مرات وهذه النسب سهلة القياس وتستخدم كمقياس لأداء المؤسسة"⁽²⁾.

ومنه يمكن القول أن النسبة المالية هي عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي، تعبر عن علاقة قائمة بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من جدول حسابات النتائج أو هما معا وتكون هذه العلاقة على شكل نسبة مئوية.

الفرع الثاني: أهداف النسب المالية

يهدف التحليل المالي باستخدام النسب المالية إلى مجموعة من النقاط تتمثل أساسا في⁽³⁾:

- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة.
- مساعدة القائم بالتحليل على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.
- توجيه الرقابة نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف.
- تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

الفرع الثالث: شروط استخدام النسب المالية

حتى تحقق النسب المالية الأهداف المرجوة للمحلل المالي فلا بد من أن تتوفر بها مجموعة من الشروط من أهمها⁽⁴⁾:

- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة لكي تكون معبرة ولها مدلول منطقي، فمثلا نسبة المصروفات إلى الاحتياطات أو إلى أوراق القبض لن يكون لها معنى أو مدلول مفيد.

(1)- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2006، ص 137.

(2)- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 100.

(3)- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 300.

(4)- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- عدم الاعتماد على نسبة واحدة في التحليل واستخلاص النتائج.
- يجب أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي، وبين النسبة المالية المستخدمة.
- إن التطور المعاصر في مجال استخدام النسب المحاسبية يتمثل في ضرورة انتقاء عدد من النسب التي تتميز بخاصيتين أساسيتين هما:

- القدرة التنبؤية للنسبة المستخدمة.
- قدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في العديد من النسب.

الفرع الرابع: معايير النسب المالية

للاستفادة من نتيجة التحليل لابد من وجود مقاييس معينة يتم بموجبها مقارنة النتائج محل الدراسة والتحليل وهناك أربعة معايير رئيسية تستخدم كأساس للحكم على النسب والأرقام المستخلصة وهي⁽¹⁾:

أولاً: المعايير المطلقة

وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية، وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين مؤسسات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع هذا المعيار، فمثلاً لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة بمؤسسة معينة هي 1:3 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية المتفق عليها والبالغة 1:2.

ثانياً: المعايير التاريخية

وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمؤسسة، فمثلاً تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لعام 2018 مع معدلات العائد على الاستثمار للأعوام الماضية، ويبيد المحلل المالي الحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية.

ثالثاً: المعايير المستهدفة

تستوحى هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل أن يقارنه ما هو محقق فعلاً وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق، فإذا كانت نسبة الربحية المخططة على سبيل المثال (الربحية

⁽¹⁾-عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية (أطر وحالات عملية)، دار وائل للنشر، 2003، ص ص 53، 54.

التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المحققة فعلا والتي تفترض أن تكون 18% تعني أن الربحية المحققة أقل مما هو مخطط له.

رابعاً: المعايير الصناعية

وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل المؤسسات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة. والمتمثلة عادة في النشاط حيث تقوم معظم المؤسسات في العالم إن لم يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المؤسسة، أو مقارنة الوضع الحقيقي للمؤسسة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.

المطلب الثاني: أسس التحليل بواسطة النسب المالية

هناك عدد من الأسس التي يتوجب إتباعها في التحليل المالي باستخدام النسب وذلك لضبط عملية التحليل وإيفائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، ومن هذه الأسس ما يلي⁽¹⁾:

أولاً: تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

ثانياً: تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل

يجب على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

ثالثاً: تحديد الحد الأدنى والأقصى المقبول لكل نسبة

تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات المؤسسة لكن ليس بالضرورة دائماً أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال، لذلك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

(1) – اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 40،41.

رابعاً: وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة، وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة بالنسب المعيارية الموضوعية.

خامساً: اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل

يتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها العشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

سادساً: تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة، والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

سابعاً: تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية

عندما تكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسساً تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها وتتمثل في⁽¹⁾:

- أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام ببعضها منطقية.

- أن تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى كنسبة معدل العائد على رأس المال المستثمر مع تكلفة الاقتراض حيث أن هذه الأموال المقترضة ستوجه أساساً للتمويل، فإذا كان المعدل أعلى من تكلفة التمويل فلا بأس بالاقتراض.

- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة، وبحيث تعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام، فمثلاً نسبة الربح إلى صافي المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات.

المطلب الثالث: حدود ومزايا استخدام النسب المالية

تواجه النسب المالية بعض القيود التي تقلل من فعاليتها داخل المؤسسة، غير أن ذلك يعطيها بعض المزايا التي تزيد من أهميتها، وسنتعرف في هذا المطلب على هذه الحدود والمزايا.

(1) - غرام طلب، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية، مذكرة ماجستير في المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 112.

الفرع الأول: حدود استخدام النسب المالية

على الرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة، إلا أنها تعاني من بعض المشاكل التي تقلل من فعاليتها في تقييم أداء المؤسسات وترشيدها قراراتها، ومن بين هذه القيود ما يلي⁽¹⁾:

- يصعب في كثير من الحالات تطبيق أسلوب النسب المالية في المؤسسات الكبيرة التي تتميز بوجود أقسام متعددة تعمل في صناعات مختلفة، لصعوبة إجراء مقارنات بالنسبة لها مع متوسطات الصناعة، لذلك يمكن القول أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يكون أكثر نفعاً في حالة المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة متعددة الأقسام والأنشطة.
- يؤثر التضخم سلباً على مصداقية القيم الواردة بالقوائم المالية والتي غالباً ما تكون مختلفة عن القيم الحقيقية، وتبعاً لذلك تصبح هذه القوائم مشوهة بفعل التضخم. ونظراً لأن التضخم يؤثر على أعباء الاستهلاك وتكاليف المخزون، وإن هذا التأثير ينتقل إلى الأرباح، وتبعاً لذلك فإن تحليل النسب المالية عبر الزمن أو من خلال المقارنة مع المؤسسات الأخرى قد يأتي بنتائج مضللة تعتمد على الحكم الشخصي أكثر من اعتمادها على الجوانب الموضوعية.
- يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على نتائج التحليل المالي بالنسب خاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية.
- عند إجراء تحليل النسب من الأفضل استخدام قوائم مالية مدققة، لأن المعلومات الواردة في قوائم مالية غير مدققة قد لانعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- قد تكون بعض النسب المالية الخاصة بالمؤسسة جيدة والبعض الآخر سيئاً، وفي هذه الحالة تنشأ صعوبة في تحديد ما إذا كان المركز المالي للمؤسسة قوياً أو ضعيفاً⁽²⁾.
- من الصعب التوصل إلى حكم نهائي بشأن إحدى النسب، فعندما تكون نسبة التداول مرتفعة قد يعني ذلك أن موقف السيولة قوي وهذا مؤشر جيد وقد يعني في نفس الوقت أن النقدية أكثر مما يجب وهذا مؤشر سيء لأن هذا يعني أن موارد المؤسسة معطلة.

(1) - عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص 118-220.

(2) - مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 68.

الفرع الثاني: مزايا استخدام النسب المالية

التحليل المالي بواسطة النسب له عدة مزايا⁽¹⁾:

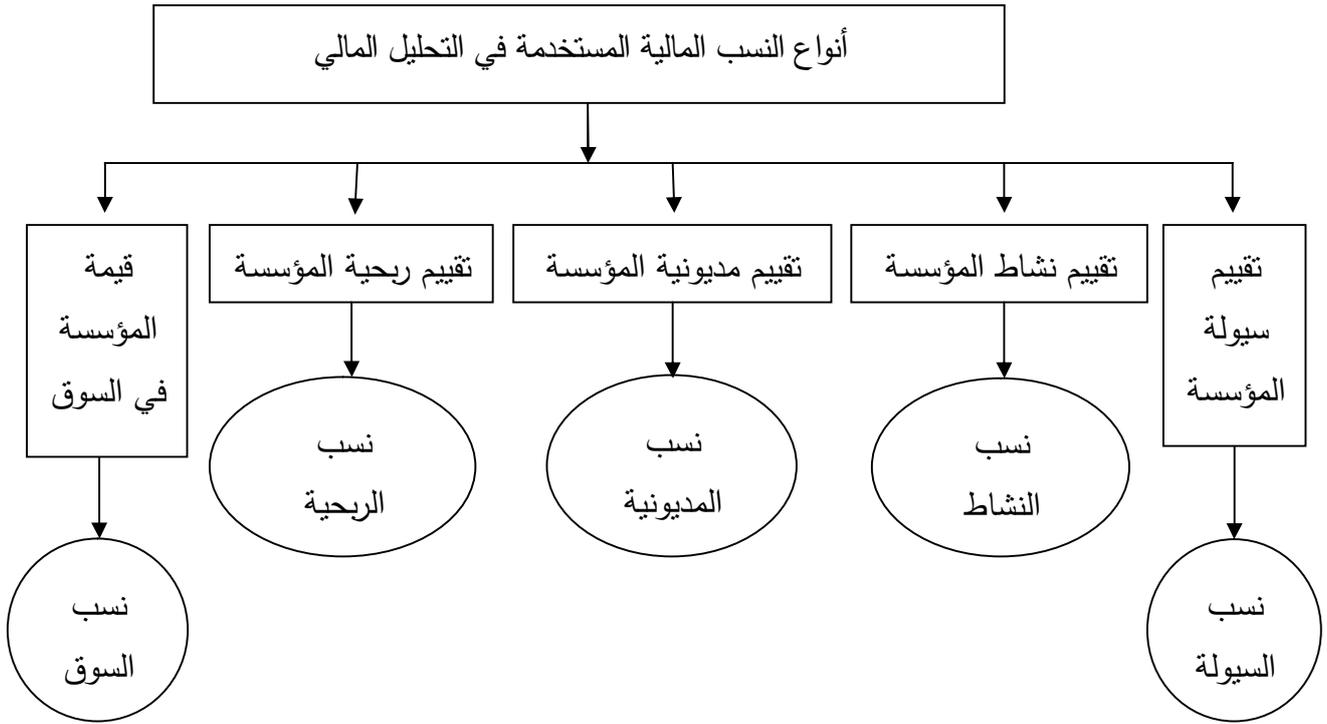
- إمكانية حسابها ببساطة ويسر .
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة.
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى.
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مسبقا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.
- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض.
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة والاستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء.

المبحث الثالث: أنواع النسب المالية

تتعدد النسب المالية التي تستخدم في تحليل الميزانية، ويمكن تصنيفها إلى خمس مجموعات وذلك وفق الشكل التالي:

(1) - انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016، ص 69.

الشكل رقم (1-1): أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي.



المصدر: دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 83.

حيث تعتبر النسب المالية أكثر الأساليب شيوعاً وسهولة فهي تعطي انطباع إيجابي أو سلبي حول سير الوضع المالي للمؤسسة، وعليه يمكن تقسيم هذه النسب إلى خمسة نسب تتمثل في: نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط، نسب الربحية ونسب السوق.

المطلب الأول: نسب السيولة ونسب الرفع المالي

تعتبر السيولة المحور الأساسي للسياسة المالية التي تتبعها المؤسسة وذلك لمعرفة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، كما تستخدم نسب الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على الديون.

الفرع الأول: نسب السيولة

تقيس هذه المجموعة درجة سيولة المؤسسة، أي قدرة المؤسسة على تحويل أصولها (المتداولة) إلى نقدية في أسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة.

وتستخدم المؤسسة هذه السيولة عادة في تسديد الالتزامات المترتبة عليها في الأجل القصير كأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل، ولذلك فإن هذه المجموعة من النسب تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل⁽¹⁾.

ولتوفير السيولة أهمية كبيرة لما تحققه من المنافع التالية⁽²⁾:

- زيادة الثقة وكلما ارتفعت السيولة تتزايد بنسب طردية العلاقة مع المتعاملين.
- زيادة القدرة على الوفاء بالالتزامات وخاصة الطارئة منها دون التعرض لخطر الإفلاس أو الشك في التسديد.
- سهولة الحصول على متطلبات الكلفة التشغيلية.
- سهولة الاختيار وذلك لتعدد مصادر التجهيز والتوريد لعناصر الإنتاج والقدرة في الحصول على أفضل الأسعار.

وتتعدد مصادر السيولة إلا أن أهمها⁽³⁾:

- رأس المال والقدرة على زيادته.
 - بيع السلع والخدمات المتوفرة.
 - الاقتراض من البنوك أو مؤسسات الاقتراض المتخصصة.
- وهناك عدة مقاييس للسيولة وشاع استعمال الكثير منها إلا أن أهمها:

أولاً: نسبة السيولة العامة (التداول)

تقيس هذه النسبة مقدرة الوحدة على سداد التزاماتها الجارية، أي تبين عدد المرات التي تزيد فيها الأصول المتداولة على الالتزامات الجارية. ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية⁽⁴⁾:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

(1)-فايز تيم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(2)-خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ص61.

(3)- نفس المرجع، ص 62.

(4)- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 131.

كلما كانت هذه النسبة عالية، دل ذلك على قدرة الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون صعوبة، وقد اعتبر المعدل (2:1) المقياس المناسب لنسبة التداول، وهي تعني أن كل دينار من الالتزامات الجارية يقابله ديناران من الأصول المتداولة، وتمثل هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تتدنى فيه قيمة الأصول المتداولة لمؤسسة ما. دون تأثير ذلك على قدرتها على تسديد التزاماتها الجارية.

ثانياً: نسبة السيولة السريعة

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول سهلة التحويل إلى نقدية واستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبياً⁽¹⁾.

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية⁽²⁾:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

من المعروف أن المخزون من الموجودات المتداولة ولكن لأن المخزون أقل سيولة من الأوراق المالية القابلة للتسويق ومن الذمم المدينة، فإن المحللين يستثنون المخزون من البسط في حساب نسبة التداول والسبب في ذلك أنه من الصعب تحويل المخزون إلى النقد بسرعة فالمخزون يمر بخطوتين لكي يتحول إلى نقد، الأولى بيع المخزون والخطوة الثانية تحصيل قيمة المخزون بعد بيعه بمدة معينة والتي ربما قد تمتد إلى أشهر عديدة.

ثالثاً: نسب السيولة الجاهزة

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق⁽³⁾،

(1) - محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 159.

(2) - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 81، 82.

(3) - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 45، 46.

وتحسب النسبة وفق العلاقة التالية⁽¹⁾:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح يعني إما تراجع نشاط المؤسسة، أو نقص تجديد الاستثمارات، أو فائض في النقديات غير المستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

وهناك من يعطي لنسبتي السيولة المختصرة والسيولة الجاهزة المجال (30 إلى 50) % و(20 إلى 30) % على الترتيب⁽²⁾.

الفرع الثاني: نسب الرفع المالي (المديونية)

تستخدم هذه النسبة في قياس مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل احتياجاتها المالية، فزيادة نسبة الديون في الهيكل التمويلي للمؤسسة يتبعها زيادة درجة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة نتيجة لزيادة احتمالات التوقف عن السداد سواء بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل (الفوائد) أو في الأجل الطويل عند التصفية⁽³⁾.

لعل أهم نسب المديونية تتمثل فيما يلي:

أولاً: نسب المديونية

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول. هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من حيث عبء ديونها، نسبة الدين أكبر من 100% تشير إلى أن مديونية المؤسسة أكبر من أصولها، وبالتالي فإن المؤسسة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة وتعتبر

(1) - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 341.

(2) - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(3) - عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الطبعة 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 469، 468.

نسبة 40% نسبة مقبولة في معظم الصناعات وكلما انخفضت هذه النسبة فإن المؤسسة ستمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها⁽¹⁾.

وتحسب هذه النسبة كما يلي⁽²⁾:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركز الماليين القصير والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها حسب الصيغ التالية:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الخصوم غير الجارية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ثانياً: نسبة المديونية إلى حقوق الملكية

هي عبارة عن قياس نسبي بين علاقة ديون المؤسسة بالأموال التي يساهم بها المساهمون وقد تأخذ الديون طويلة الأجل أو مجموع الديون بكاملها، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية⁽³⁾:

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

عندما تكون هذه النسبة مرتفعة تدل على زيادة حقوق الدائنين على حقوق المالكين وهذا يعتبر غير مفضل بالنسبة للمؤسسة، وذلك لأن زيادة حجم الأموال المقترضة يعني فقدان المؤسسة استقلاليتها المالية

(1)- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، بدون دار نشر، فلسطين، 2008، ص 52.

(2)- نفس المرجع، ص 53.

(3)- عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات علمية)، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص

مما يجعلها عرضة للتدخلات في ممارسة أنشطتها. أما انخفاض هذه النسبة بشكل كبير يؤدي إلى فقدان المؤسسة ميزة الحصول على الاقتراض الخارجي مما يجعلها تعتمد بشكل أساسي على أموالها الدائمة، وعليه يجب على الوظيفة المالية تحليل ومراقبة وضع الهيكل المالي، للموازنة بين حقوق الملكية والديون المترتبة بذمة المؤسسة.

ثالثاً: نسبة الاستقلالية المالية

يمكن قياس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تغطية احتياجاتها المالية كما يلي⁽¹⁾:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

تقيس لنا هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة حيث أن:

- 20% تمثل الحدود الدنيا
- 60% تمثل الحدود القصوى وإذا زادت النسبة عن ذلك، يعتبر تبذير للأموال
- أما النسبة المقبولة فتتراوح بين 30% و 40%

رابعاً: نسبة تغطية المصاريف المالية

وتعتبر المصاريف المالية إحدى مؤشرات تحكم المؤسسة في مصاريفها بشكل عام، وتقاس هذه النسبة كما يلي⁽²⁾:

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

وتبين لنا هذه النسبة درجة تغطية المبيعات للمصاريف المالية للمؤسسة، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، والعكس صحيح. فكلما زادت المصاريف المالية كلما زادت تكاليف المؤسسة، وبالتالي عدم تحكم المؤسسة في مصاريفها وما لذلك من انعكاسات سلبية على هامش ربحها، وقدرة منتجاتها أو خدماتها على المنافسة.

(1) - مليكة زغيب، ميلود بوشنقىير، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(2) - نفس المرجع، ص 43.

المطلب الثاني: نسب النشاط ونسب الربحية

لمعرفة مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها والتزاماتها تقوم باستخدام نسب النشاط، كما تعتبر نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي تستعملها المؤسسة لتحديد مسار استثماراتها.

الفرع الأول: نسب النشاط

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء المؤسسات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط معين أو فترة زمنية معينة. وتعرف أيضا بنسب إدارة الموجودات، لأنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات⁽¹⁾.

ويمكن الإشارة إلى أهم نسب النشاط في النقاط التالية:

أولاً: معدل دوران المخزون

يتعلق استخدام هذه النسبة بقياس عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال السنة المالية الواحدة، أي أنها تقيس عدد مرات البيع لمتوسط المخزون خلال العام وقياس كفاءة الإدارة في الرقابة على المخزون⁽²⁾. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية⁽³⁾:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

حيث:

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{مخزون أول المدة} + \text{المشتريات} - \text{مخزون آخر المدة}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من البضاعة، وقدرتها على إبقاء البضاعة ضمن الحد المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، وارتفاع هذا المعدل يعني استثمار المؤسسة لأموال أقل من المخزون، ولا يوجد معدل دوران نمطي ولكنه يتوقف على طبيعة الصناعة وسياسة البيع التي تتبعها

(1) - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(2) - عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة 2، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013، ص 184.

(3) - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

المؤسسة، وعليه يمكن مقارنة معدل المؤسسة بمثيلاتها في الصناعة أو مع السنوات المتتالية لنفس المؤسسة⁽¹⁾.

ويمكن احتساب معدل دوران المخزون بالأيام أي فترة التخزين كما يلي⁽²⁾:

$$\text{فترة التخزين} = \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

وتفيد هذه النسبة في التعرف على عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع البضاعة وكذلك عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة بالمخازن.

ثانياً: معدل دوران الذمم المدينة

تبيع المؤسسات بضاعتها بالأجل حتى تتمكن من زيادة حجم مبيعاتها وتعظيم أرباحها، لذا فإن دقاتر هذه المؤسسات تظهر ما يعرف بالذمم المدينة، وهو ما للمؤسسة على الغير نتيجة لبيع البضائع بالأجل. وتسعى هذه المؤسسات بعد ذلك لتحصيل هذه الديون وتحويلها إلى نقد لاستخدامها مرة أخرى في شراء البضائع ومن ثم بيعها، لذا فإن هذه النسبة تقيس كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سيولة المؤسسة وربحيته⁽³⁾.

ويحسب هذا المعدل كما يلي⁽⁴⁾:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الزائن + أوراق القبض}}$$

وهذا المعدل يشير إلى قدرة المؤسسة على تحصيل الذمم من حسابات مدينة وأوراق القبض وتحويلها إلى النقدية، وإذا كان هذا المعدل مرتفعاً فإن ذلك يعكس كفاءة جيدة في تحصيل الذمم أما إذا كان المعدل منخفضاً فإن ذلك يعني التأخر في تحصيل ديون المؤسسة.

(1) - عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية، عمان، 2015، ص 209.

(2) - نفس المرجع، ص 210.

(3) - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 156، 157.

(4) - هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، مذكرة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004، ص 46.

ثالثاً: معدل فترة التحصيل

فترة التحصيل هي الفترة الزمنية (بالأيام) التي على المؤسسة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقداً، كما يمكن تعريفها بأنها عدد الأيام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم من الحسابات المدينة في فترة معينة بافتراض عدم زيادتها وبافتراض التزام المدنين بالدفع في المواعيد المتفق عليها⁽¹⁾. ويتم حساب فترة التحصيل كما يلي⁽²⁾:

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{365}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

إن فترة التحصيل تقيس جودة حسابات الذمم عن طريق قياس سرعة التحصيل، فإذا كانت فترة التحصيل قصيرة، فإن ذلك يعكس جودة تلك الحسابات ويعني أنه يتم تحصيلها بسرعة، أما إذا كانت فترة التحصيل طويلة، فإن ذلك يعني أن المؤسسة تنتظر مدة طويلة لتحصيل ديونها، وقد يعني طول فترة التحصيل أن المؤسسة تتبع شروطاً سهلة في منح الائتمان التجاري لزيائنها.

رابعاً: معدل دوران الذمم الدائنة

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من قبل المؤسسات خاصة عندما تقوم بوضع سياستها الائتمانية حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردين للمؤسسة من وقت سداد ديونها وبين ما منحه المؤسسة لزيائنها لتسديد ديونهم، مع الحرص أن تكون الفترة التي ستمنحها لزيائنها أقل من الفترة الممنوحة لها من قبل الموردين وضمان استمرار الأنشطة التشغيلية دون توقف⁽³⁾. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية⁽⁴⁾:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}$$

كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زادت فترة الائتمان، وكان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة مما يزيد من طول المدة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد قوائم المشتريات وهذا ما يخفف من ضغوطات السيولة.

(1) - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجندين للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 318.

(2) - هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47.

(3) - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

(4) - عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 176.

خامسا: معدل فترة التسديد

يقصد بفترة التسديد الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة، أي من تاريخ الشراء بالأجل، إلى تاريخ تسديد قيم تلك الحسابات⁽¹⁾. حيث تحسب فترة التسديد وفق العلاقة التالية⁽²⁾:

$$\text{معدل فترة التسديد} = \frac{365}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

سادسا: معدل دوران مجموع الأصول

يهدف معدل دوران الأصول إلى قياس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتاحة للمؤسسة. ويتم حساب هذا المعدل كما يلي⁽³⁾:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك يجب أن نقوم بمقارنة هذه النسبة مع نسب المؤسسات المماثلة ومع نسب المؤسسة للسنوات السابقة، فإذا وجد أن معدل دوران الأصول في المؤسسة أعلى من المعدل السائد في الصناعة فإن ذلك يدل على واحد أو أكثر من المؤشرات التالية:

- نقص الاستثمار في الأصول.
- الاستغلال المكثف للأصول.
- اعتماد المؤسسة في عملها على أصول مستأجرة من الغير.
- شراء المؤسسة لسلع مصنعة لا تحتاج للكثير من الأصول.

(1) - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص156.

(2) - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص160.

(3) - رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص200، 201.

سابعاً: معدل دوران الأصول غير الجارية

يقيس مؤشر معدل دوران الأصول غير الجارية قدرة الأصول غير الجارية على إنتاج وتوليد إيرادات صافية في صورة مبيعات⁽¹⁾. ويتم حسابه وفق العلاقة التالية⁽²⁾:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

إذا وجد أن معدل دوران الأصول غير الجارية للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فإن ذلك يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول غير الجارية أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول. أما في حالة انخفاض معدل الدوران عن مثيله على مستوى الصناعة، فإن هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول، أو المبالاة في الاستثمار فيها.

ثامناً: معدل دوران الأصول الجارية

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استغلال الاستثمار قصير الأجل في توليد المبيعات ومدى كفاية حجم المبيعات وملائمته لقيمة الأصول الجارية. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية⁽³⁾:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$$

ويفسر هذا المعدل أن كل واحد دينار مستثمر في الأصول الجارية للمؤسسة يولد قيمة معينة من المبيعات. وتحليل هذا المعدل أكثر ينبغي القيام بتحليل كل بند من بنود الأصول الجارية على حدى، للتأكد من ملائمة المبالغ المستثمرة فيه.

(1) - أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، على الموقع www.kotobarabia.com، الاطلاع يوم 2018/03/25 على الساعة 10:00 ص 196.

(2) - محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 311.

(3) - حمزة شباح، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2014، ص 86.

الفرع الثاني: نسب الربحية

تهتم إدارة المؤسسة ومستثمروها ومقرضوها بالقوة الإرادية للمؤسسة، فهي المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة، والمستثمر يهتم بالعائد المتحقق على استثمارات في المؤسسة كمصدر مضمون لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض⁽¹⁾.

وتتمثل أهم نسب الربحية فيما يلي:

أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية

يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، ويكشف عن أداء الإدارة ولهذا فإن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤة. ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض⁽²⁾. ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ثانياً: معدل العائد على الأصول

وتعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. ويشار إليها بالعائد على الاستثمار، وتعتمد بشكل كبير على نوع الصناعة وحجم الأصول المستخدمة في الإنتاج⁽³⁾. وتحسب كما يلي⁽⁴⁾:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتستخدم هذه النسبة للمقارنة بين المؤسسات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول. حيث أن أصول المؤسسة تتشكل من مجموع المطلوبات ورأس المال وأن هذه الأموال

(1) - فايز تيم، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(2) - محمد علي ابراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 117، 118.

(3) - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(4) - نفس المرجع، ص 44.

تستخدم لتمويل نشاطات المؤسسة لذلك فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية المؤسسة في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح.

ثالثاً: نسبة هامش إجمالي الدخل

تشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية المتبقية لكل دينار من المبيعات بعد طرح تكلفة البضاعة المباعة منها. وتدل هذه النسبة على كفاءة الإدارة في التسعير، وتوليد المبيعات والسيطرة على التكلفة⁽¹⁾. وتتحدد هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة هامش إجمالي الدخل} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

رابعاً: نسبة هامش صافي الدخل

من مؤشرات الربحية المهمة هي نسبة هامش الربح والتي تتحدد بنسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى صافي المبيعات. ويقصد بصافي الربح مقدار الفرق بين صافي المبيعات وكلفة المبيعات للمؤسسة⁽²⁾. ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رقم الأعمال}}$$

وتعتبر هذه النسبة عن مستوى ربحية الدينار الواحد من المبيعات ومنطقياً كلما زادت النسبة عن معيار المقارنة سواء كان المعيار تاريخي أو صناعي، كلما تحسن الأداء لإدارة المؤسسة والعكس صحيح دائماً.

المطلب الثالث: نسب السوق

تساعد هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم عند تقييم الأداء المالي للأسهم، كما تساعد المستثمرين الحاليين أو المحتملين الذين يتعاملون في الأسواق المالية في التعرف على الاتجاهات السوقية للأسهم، حيث يشير الارتفاع في قيمة هذه المؤشرات في سوق الأعمال قياساً بمؤشرات المقارنة إلى تمتع المؤسسة بجوانب القوة، في حين يشير الانخفاض في قيم هذه المؤشرات إلى الانخفاض في الأداء⁽³⁾.

(1) - محمد علي العامري، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(2) - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

(3) - حمزة شباح، مرجع سبق ذكره، ص 91.

يمكن تقسيم نسب السوق إلى النسب التالية:

أولاً: عائد السهم العادي

تبين هذه النسبة الربح الذي يتحقق عن كل سهم عادي خلال الفترة المالية، لذا فهي تعرف أيضاً بنسبة نصيب السهم العادي من الأرباح. وتعتبر هذه النسبة من أهم نسب السوق ويلجأ إليها المستثمرين الحاليين والمرقبين ونظراً لأهميتها طالبت الهيئات المحاسبية العالمية بالإفصاح عنها في نهاية قائمة الدخل⁽¹⁾. وهنا تستخدم الصيغة التالية لاحتساب عائد السهم العادي⁽²⁾:

$$\text{عائد السهم العادي} = \frac{\text{صافي الأرباح المتاحة للتوزيع للمساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

تعد نتيجة هذه النسبة مؤشراً مالياً مهماً، يعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم قوتها في السوق، فزيادة قيمة هذه النسبة لا بد أن يعطي للمحلل المالي الحق في أن يؤكد على أن المؤسسة تتمتع بمركز قوة داخل السوق المالي، في حين يشير انخفاضها إلى تدهور في الأداء، وبالتالي ففي حالة من حالات الضعف والتي تنعكس على حالها في السوق المالي.

وتتحقق هذه النسبة مجموعة من الأغراض تتمثل فيما يلي⁽³⁾:

- التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.
- معدلات النمو المتوقع تحقيقها.
- القيمة المستقبلية للأسهم.

(1) - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 146، 147.

(2) - حمزة شباح، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(3) - نفس المرجع، ص 92.

ثانياً: نسبة سعر السهم إلى ربحيته

تقيس هذه النسبة وتحدد المبلغ الواجب استثماره من قبل المساهم للحصول على العائد المحقق، ويتم حسابها وفق الصيغة التالية⁽¹⁾:

$$\text{نسبة سعر السهم إلى ربحيته} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{عائد السهم}}$$

ويلجأ لهذه النسبة محلي الأسواق المالية والمتعاملين فيها خاصة عندما ينوون اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم، حيث تعكس المؤشرات العالية لهذه النسبة ثقة المستثمرين باستقرار ونمو المؤسسة وبالتالي ارتفاع الأسعار السوقية لأسهمها، بينما الحصول على نسب متدنية يعكس توقعات المستثمرين بانخفاض معدلات النمو في المؤسسة وبالتالي انخفاض الأسعار السوقية للأسهم، ويتم التعبير عن ناتج هذه النسبة بعدد المرات.

ثالثاً: نسبة توزيعات الأرباح

يمكن أن ننسب التوزيعات النقدية إلى صافي الأرباح المتاحة أمام حملة الأسهم، وذلك لتحديد نسبة الأرباح الموزعة والأرباح غير الموزعة، وبالطبع يفضل حملة الأسهم توزيع أكبر قدر من الأرباح في صورة توزيعات نقدية، بينما تفضل الإدارة احتجاز جزء كبير من الأرباح، وذلك لتدعيم الاحتياطات والمركز المالي للمؤسسة⁽²⁾. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة توزيعات الأرباح} = \frac{\text{التوزيعات النقدية}}{\text{صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية}}$$

رابعاً: نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية

يعطي مؤشر القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية مؤشراً آخر لنظرة المستثمر إلى المؤسسة ويتحدد آخر فإن هذه النسبة توضح ما يضيفه سوق المال من قيمة على السهم العادي قياساً بما هو مسجل

(1) - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 152، 153.

(2) - أسامة عبد الخالق الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 217.

كقيمة دفترية لذلك السهم في السجلات ويتم حساب هذه النسبة بعدد المرات⁽¹⁾. حيث تستخرج أولاً القيمة الدفترية للسهم والتي تحسب كما يلي:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وفي ضوء ذلك تكون الصيغة الآتية لحساب مؤشر القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية.

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

(1) - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

خلاصة

يعتبر التحليل المالي أداة تستعمل لدراسة القوائم المالية دراسة تفصيلية وذلك باستخدام الأساليب والأدوات الكمية، إذ يمكن للمؤسسة من التخطيط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي، ويتضمن تحويل البيانات المتحصل عليها من مصادرها إلى معلومات ذات دلالة معينة من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وتجنب التهديدات التي يمكن أن تواجهها.

كما تعد النسب المالية الأداة المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة حيث تقوم بدراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية من أجل إعطاء دلالات ذات أهمية علي البيانات الواردة في هذه القوائم ما يتيح فهم شامل لسيولة المؤسسة، وقدرتها على الدفع ودرجة فعاليتها في إدارة أصولها.

الفصل الثاني

التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات

المبحث الأول: ماهية التنبؤ المالي

المبحث الثاني: التعثر المالي

المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

تمهيد:

يعتبر التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية من بين المواضيع الأساسية والمهمة بالنسبة للمؤسسة ومحيطها من متعاملين وشركاء وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة حيث تساعد عملية التنبؤ بالتعثر المالي في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، باعتبارها مدخلا لتقييم الوضع المالي لها، وبالتالي تمكينها من تحقيق فرض الاستمرارية، من خلال اكتشاف نقاط القوة والضعف والاستفادة من الفرص والتهديدات.

كما يتم الاعتماد على النماذج الكمية كأداة علمية فاعلة لقياس التعثر المالي والتنبؤ به لمعرفة وضع المؤسسة الحالي والتنبؤ بالمستقبل لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالنسبة لوضعيتها.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنبؤ المالي

المبحث الثاني: التعثر المالي

المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

المبحث الأول: ماهية التنبؤ المالي

يشكل المستقبل هاجسا لجميع أصحاب المصلحة في المؤسسة الاقتصادية لذلك يعتبر التنبؤ بالتعثر المالي مصدر اهتمام المحللين الماليين الذين يقومون بتقدير التغيرات المستقبلية المحتملة، واتخاذ قرارات التمويل وغيرها التي تتناسب مع وضع المؤسسة، بالإضافة إلى الاعتماد على نماذج مختصة في التنبؤ التي تقلل من حدوث المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ المالي

سنحاول في هذا المطلب تقديم مختلف التعاريف للتنبؤ المالي مع ذكر أهميته بالنسبة للمؤسسة.

الفرع الأول: تعريف التنبؤ المالي

توجد عدة تعاريف للتنبؤ المالي نذكر منها:

التنبؤ المالي هو "محاولة إيجاد تصور عن الوضع المالي للمؤسسة في المستقبل بالاعتماد على المعلومات السابقة والحالية وذلك لمواجهة الالتزامات المالية التي سوف تواجه المؤسسة"⁽¹⁾.

كما يعرف التنبؤ المالي على أنه "مجموعة التقديرات والقياسات التي يقدمها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي تتوقعها، وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف"⁽²⁾.

يعرف التنبؤ المالي على أنه "جزء أساسي ومهم من وظيفة المدير المالي، والتنبؤ ليس التخطيط، وإنما هو التقدير أو التخمين للمتغيرات، ويعتبر التنبؤ المالي أساس عملية التخطيط المالي في المؤسسة، كما يعتبر الإطار الأساسي الذي تستند عليه عملية الرقابة ويعنى المدير المالي بها"⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنبؤ المالي هو مجموعة التقديرات المتعلقة بالمستقبل التي تضعها المؤسسة بالاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية السابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف مواجهة الظروف التي تتوقعها وذلك عن طريق وضع الخطط اللازمة لذلك.

(1) - مراد قاسم عيد سليمان، التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، عمان، 2003، ص 23.

(2) - محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006، ص 26.

(3) - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 143.

الفرع الثاني: أهمية التنبؤ المالي

تتجلى أهمية التنبؤ المالي بشكل واضح في أهمية المعلومات المحاسبية المستقبلية الناتجة من عملية التنبؤ والتي يمكن إيجازها في الآتي⁽¹⁾:

- تحتاج معظم قرارات الاستثمار إلى معرفة المستثمر مسبقا بحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والعوائد المتوقعة من عملية الاستثمار، وأثر العوامل الاقتصادية على تحقيق العائد مستقبلا.
- تحتاج قرارات إدارة المحافظ الاستثمارية إلى دراسة مستقبلية لكل نوع من أنواع الاستثمار والعوائد المتوقعة والمرتبطة بها، ودرجة المخاطرة التي قد تترتب على هذا النوع من الاستثمار خاصة في ظروف عدم التأكد.
- تحتاج المؤسسة إلى التنبؤ بالضرائب المتوقع دفعها أو المتوقع تحصيلها وأثر ذلك على التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة، وعلى دراسات الجدوى الاقتصادية للمؤسسة مقارنة بالمشروعات الأخرى.
- تحتاج قرارات التمويل إلى معلومات مستقبلية عن الأثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الأجل الطويل، وعلى مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.
- يستلزم الاستثمار في رأس المال العامل التنبؤ بكمية المخزون السلعي والمتحصلات من العملاء والنقدية المتاحة لسداد الالتزامات العاجلة.

هذا وقد أصدرت الجهات العلمية والعملية في أمريكا وإنجلترا بعض التوصيات الخاصة بالتنبؤ المالي أهمها⁽²⁾:

- تقوم إدارة المشروعات بالتنبؤ المالي لأغراض تحقيق عمليات الرقابة والتخطيط.
- تقوم إدارة المشروعات بالتنبؤ المالي لأغراض جذب المستثمرين المتوقعين أو للإعلان عن مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل ومقارنتها مع غيرها من الإدارات في الشركات الأخرى.

(1)-الزوين عمر الزين، المفاضلة بين قدرة مقاييس التدفقات النقدية ومقاييس العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالبنوك التجارية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بخت الرضا، السودان، 2012، ص 147، 148.

(2)- محمد يوسف الهباش، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- إن عملية التنبؤ تتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفي حدود القوائم المالية ذات الغرض العام.

ويتضح من الاستعراض السابق أن عملية التنبؤ تعتمد بشكل أساسي على البيانات المالية التاريخية في القوائم المالية، بهدف تحليلها والتنبؤ بالأحداث والعمليات المستقبلية.

المطلب الثاني: أنواع التنبؤ المالي

يتم تقسيم أنواع التنبؤ المالي إلى أربعة أنواع وتتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

الفرع الأول: حسب الغرض من عملية التنبؤ

توجد عدة أنواع للتنبؤ المالي حسب الهدف من عملية التنبؤ، مثل التنبؤ بالأرباح والتنبؤ بالآزمات في الأسواق المالية، والتنبؤ بالمبيعات، والتنبؤ بالعائد المتوقع والمخاطرة من وراء هذا العائد، والتنبؤ بتعثر المؤسسات، والتنبؤ بالعائد على رأس المال المستثمر، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والتنبؤ بردود فعل السوق تجاه المعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: حسب طبيعة عملية التنبؤ

يوجد عدة أنواع للتنبؤ يمكن للمؤسسات أن تستخدمها للتنبؤ بالمستقبل من أهمها:

أولاً: تنبؤات تاريخية بحثه: ويعتبر هذا النوع من التنبؤ من أكثر الطرق انتشاراً، وهي تفترض أن ما حدث في الماضي سوف يستمر حدوثه في المستقبل، ولا شك أن المؤسسات التي لا تولي اهتماماً كبيراً بالتنبؤ تفترض هذا الافتراض.

وحتى يمكن الاستفادة بشكل كبير من هذا النوع من التنبؤ، ينبغي الأخذ في الحسبان كل المتغيرات المعروفة والتي حدثت فعلاً في فترة سابقة.

ثانياً: تنبؤات اتجاهية: يعتمد هذا النوع من التنبؤ أيضاً على بيانات الماضي، والافتراض هنا هو أن ما ارتفع سوف يستمر في الارتفاع، وأن ما انخفض سوف يستمر في الانخفاض، وقد يكون لهذا النوع من التنبؤ بعض المنطق في حالة التنبؤ قصير الأجل، ولكن في حالة التنبؤ طويل الأجل فقد يؤدي هذا التنبؤ إلى نتائج خاطئة ومضلة.

(1) - مصطفى يوسف سبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011، ص ص34-37.

ثالثا: تنبؤات دورية: يقوم هذا النوع على افتراض أن التاريخ يعيد نفسه، فالافتراض هنا هو ما ارتفع يجب أن ينخفض والعكس صحيح، فالتغيرات الموسمية سوف تستمر كما كانت في الماضي، ففترات الانكماش تبدو وكأنها تسير وفقا لنموذج معين.

رابعا: تنبؤات افتراضية: ويقوم هذا النوع على أساس الاعتماد على الإحصائيات التي تصدرها مختلف الجهات الحكومية والغرف التجارية لإيجاد رقم قياسي مناسب، يوجد بينه وبين نشاط المؤسسة معامل ارتباط والفكرة هي البحث عن رقم قياسي يرتفع أو ينخفض قبل أن يرتفع أو ينخفض نشاط المؤسسة.

خامسا: تنبؤات بالمقارنة بالمثل: يعتمد هذا النوع من التنبؤ على شرح بعض الظواهر بمقارنتها نقطة بنقطة بظواهر أخرى مماثلة.

سادسا: التنبؤ على أساس المقدرة على التوقع بناء على ما حدث فعلا: ويقوم هذا النوع بالاعتماد على مدى مقدرة القائم بعملية التنبؤ بالتنبؤ مسبقا بحدث قد وقع فعلا، فهذه الخاصية المتعلقة بالقائم بعملية التنبؤ هي الأساس في هذا النوع من التنبؤ، فكل ما يحتاجه هنا هو المقدرة على وضع مجموعة من الملاحظات على هذا الحدث، والقدرة على اختيار الأحداث التي تكون لها أهمية بالنسبة لنشاط المنظمة الاقتصادية.

الفرع الثالث: حسب القائم بعملية التنبؤ المالي

أولا: التنبؤ بمعرفة إدارة المؤسسة: ويتم هذا النوع من التنبؤ غالبا لأغراض داخلية عن طريق تحليل التعادل والموازنات التخطيطية، وذلك بهدف الرقابة على الموارد المتاحة والتخطيط طويل الأجل، كما تقوم إدارة المؤسسة أحيانا بالتنبؤ لأغراض خارجية عن طريق بيان الأرباح المتوقع تحقيقها في الفترة المقبلة ونصيب السهم من الأرباح.

ثانيا: التنبؤ بمعرفة المحللين الماليين: ويتم هذا النوع من التنبؤ بناء على عقد بين المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين، وبين المحللين الماليين بهدف التحليل المالي للمؤسسات التي يرغبون الاستثمار فيها أو لغرض منح الائتمان، وقد يتم نشر مثل هذا النوع من المعلومات عن طريق الصحف المالية المتخصصة في ظل معايير مهنة المحللين الماليين.

الفرع الرابع: حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية

أولا: التنبؤ الساكن: ويقوم على فرضية مفادها أن العلاقة بين عناصر القوائم المالية ستظل بدون تغيير من فترة لأخرى، بمعنى أن المستثمر مثلا يفترض أن العلاقة بين الأرباح وبين المبيعات، أو بين المبيعات وتكلفة المبيعات ستظل كما هي خلال سلسلة زمنية معينة ولهذا الغرض يقوم المستثمر بالتنبؤ بالأرباح خلال

الفترة من السنوات باستخدام معادلة الخط المستقيم، وعلاقات الارتباط والانحدار بين العناصر السابقة ويعتمد التحليل الفني للقوائم المالية على التنبؤ الساكن.

ثانياً: التنبؤ الديناميكي: ويقوم هذا النوع من التنبؤ على أساس الأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على حجم المبيعات وتكلفتها، وما يترتب على ذلك من آثار على نتيجة النشاط في الفترة المقبلة، ويعتمد التحليل الأساسي على التنبؤ الديناميكي.

المطلب الثالث: محددات التنبؤ المالي

توجد بعض المحددات التي تؤثر على دقة عملية التنبؤ المالي، ويمكن إيجازها كما يلي⁽¹⁾:

الفرع الأول: محددات تتعلق بالظروف المحيطة

وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمؤسسة والذي يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلة السلوك الاقتصادي العام حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية.
- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ المالي بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

الفرع الثاني: محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية

وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات، فقد تكون هذه البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المؤسسة والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل.
- استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوفرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ المالي.

(1) - عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008، ص ص76، 77.

الفرع الثالث: محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه

وتتمثل فيما يلي:

- اختيار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المؤسسة، حيث أن التنبؤات قصيرة الأجل غير ذات فائدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة.
- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المؤسسة، فالمؤسسة الذي مدة نشاطها عام تكون أكثر ملائمة للمؤسسات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام.
- تلعب الخبرة في عملية التنبؤ للمؤسسة دورا هاما وحيويا في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها فكلما كان للمؤسسة خبرة في التنبؤ كلما كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

المبحث الثاني: التعثر المالي

يعتبر موضوع التعثر المالي من أهم المواضيع التي وجه الباحثون اهتمامهم بها، وذلك لما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى العديد من الفئات العاملة فيه.

المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي

سنقوم في هذا المطلب بتقديم مختلف التعاريف للتعثر المالي مع ذكر المفاهيم المشابهة له.

الفرع الأول: تعريف التعثر المالي

يقصد بالتعثر المالي المرحلة التي تحدث قبل الوصول لمرحلة الفشل المالي، وفيما يلي سيتم عرض بعض التعاريف للتعثر المالي.

التعثر المالي هو " تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها، وغالبا ما يحدث التعثر كنتيجة لوجود المشكلتين معا"⁽¹⁾.

(1) - إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006 ص 101.

كما يعرف التعثر المالي على أنه "مواجهة المؤسسة لظروف طارئة (غير متوقعة) تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي، أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير"⁽¹⁾.

التعثر المالي "هو حالة من عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو البنك أو الفرد وترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة"⁽²⁾.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التعثر المالي هو تلك المرحلة التي تواجهها المؤسسة نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى، والذي إذ لم تستطع المؤسسة معالجته تكون في طريقها إلى الفشل المالي.

الفرع الثاني: مفاهيم مشابهة للتعثر المالي

تعددت المفاهيم المشابهة للتعثر المالي مثل الإفلاس، العسر، والفشل المالي نتطرق لها كل على حدى كالآتي:

أولاً: الإفلاس المالي

يعرف الإفلاس المالي بحالة التوقف عن الدفع وهو الوضع الذي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة للمؤسسة مواجهة المستحقات من الخصوم، ولتحديد درجة خطر الإفلاس يمكن مقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم (آجال التسديد) مع آجال تحقق عناصر الأصول (درجة السيولة)⁽³⁾.

ثانياً: العسر المالي

يقصد بالعسر المالي ضعف الملاءة المالية أو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها. وتعتبر المؤسسة معسرة من الناحية القانونية عندما يفوق إجمالي مطالبها (الالتزامات المترتبة عليها) إجمالي

(1) - محسن أحمد الخضير، الديون المتعثرة (المظاهر، الأسباب، العلاج)، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 23.

(2) - كمال أحمد يوسف محمد، التعثر المالي لعملاء البنوك والأسباب والعلاج، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد 3، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، السودان، 2012، ص 84، 85.

(3) - سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص 39.

موجوداتها، ولا تستوجب هذه الحالة إيقاف المؤسسة عن مزاولة نشاطها طالما أنها مستمرة في تأدية ما عليها من التزامات⁽¹⁾.

كما أن للعسر المالي حالتين هما⁽²⁾:

1- **العسر المالي الفني:** ويحدث عندما لا يتوفر لدى المؤسسة نقدا جاهزا كافي لسداد احتياجاتها لفترة محدودة لكنها تستطيع بعدها سداد هذه الاحتياجات والوفاء بالتزاماتها.

2- **العسر المالي الحقيقي:** وينشأ عندما تكون القيمة السوقية لجميع موجودات المؤسسة لا تكتفي للوفاء بالتزاماتها المالية، أي أنه لو أعطيت المؤسسة الوقت الكافي لبيع موجوداتها فإنها لن تستطيع سداد كافة التزاماتها المالية.

ثالثا: الفشل المالي

يشير الفشل المالي إلى عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة أو إلى عدم قدرة المؤسسة على النجاح في بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها والحصول على عائد مناسب⁽³⁾.

وللفشل المالي أسباب تتمثل في⁽⁴⁾:

-نقص رأس المال.

-خلل في نظام التكلفة.

-ضعف في الرقابة.

-قلة الاستثمارات والمشاركة الخارجية.

-عمليات الخداع والاحتيال في الأموال.

-التقلبات الخارجية كحالات الاندماج والتغيرات التكنولوجية

(1) ياسر دلوان، استخدام النسب المالية في التنبؤ بالتعثر، بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على رخصة محاسب قانوني، جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، 2014، ص 41.

(2) عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 65.

(3) ماجدة عبد المجيد أحمد، هلال يوسف صالح، استخدام نموذج shorrorrd للتنبؤ بفشل المصارف التجارية السودانية، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، العدد 9، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 277.

(4) هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الجدول رقم (2-1): الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي

التعثر المالي	الفشل المالي
-نقص العوائد أو توقفها -التوقف عن سداد الالتزامات في مواعييدها	-التوقف كلية عن سداد الالتزامات -الإفلاس وتوقف النشاط

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التحليل النظري السابق.

المطلب الثاني: أسباب التعثر المالي

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى التعثر المالي نذكر منها ما يلي⁽¹⁾:

- عدم قيام المؤسسة على أساس اقتصادي سليم، وعدم وصولها إلى الحجم الاقتصادي الأمثل الذي يحقق لها وفورات الإنتاج الكبيرة وانخفاض التكاليف و الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة لها، وبالتالي ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من عناصر التكلفة الثابتة، وتحميل المنتجات تكاليف مغالي فيها، مما يرفع من أسعارها ويفقد المؤسسة مزايا تنافسية كانت ممكن أن تجتازها إذا ما اتبعت الأساس الاقتصادي.
- انتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة نتيجة لتعطل الآلات وتقادمها وعدم القيام بعمليات الصيانة الدورية والإحلال والتجديد بصفة مستمرة أو نقص مصادر الطاقة المحركة.
- استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة وبالنية ذات طابع إرهابي واستغلالي ظالم للقوى العاملة، وتؤدي إلى انفصام العلاقة بين مصلحة العامل وبين مصلحة المؤسسة وهذا يؤثر على إنتاجية المؤسسة.
- انخفاض مهارة القوى العاملة، لنقص الخبرة أو عدم كفاية التدريب مما أدى إلى انتشار ظاهرة الإسراف في استخدام الموارد الخام وارتفاع نسبة الإنتاج المعيب من السلع تامة الصنع.
- سوء تخطيط العمليات الإنتاجية، وتضارب القرارات الإدارية المنظمة لعمليات التصنيع داخل الوحدات الإنتاجية.

من أكبر الأسباب التي تؤدي إلى التعثر المالي في المؤسسات نجد منهم سوء التسويق وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي⁽²⁾:

- عدم القيام بدراسات السوق والمستهلك ومعرفة الاحتياجات والرغبات الحقيقية والقدرة الشرائية لهذا المستهلك.

(1)- محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 89، 90.

(2)- نفس المرجع، ص ص 93، 94.

-سوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من حيث الشكل واللون والحجم والجودة، والأنماط والمواصفات والوظائف التي تؤديها السلعة للمستهلك.

-سوء القيام بعمليات التوزيع، من حيث اختيار منافذ توزيع غير مناسبة للمستهلك النهائي أو مكلفة أو غير نشيطة.

-سوء القيام بعمليات الترويج.

-عدم مناسبة سياسات التسعير والائتمان التي تستخدمها المؤسسة في تسعير سلعها أو في بيعها لكل من الموزعين والمستهلك النهائي وانخفاض قدرة المؤسسة على تحصيل ديونها.

نتيجة لهذه الأسباب ولغيرها تتخفف قدرة المؤسسة على تصريف إنتاجها أو تسويق هذا الإنتاج ومن ثم على تحقيق إيرادات تكفي لسداد التزاماتها أو لتأمين احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج ومن ثم تتعثر في سداد ديونها المالية.

وهناك أسباب الإدارة المالية والتي تكون سبب في تعثر هذه المؤسسات، نذكر منها ما يلي⁽¹⁾:

-ضعف قدرة المؤسسة على التخطيط المالي لمواردها واستخدامات هذه الموارد بالشكل الذي يحقق ويوجد نوع من أنواع التناسب ما بين توقيت وقيمة التدفقات المالية الداخلة والخارجة وبالشكل الذي يعنى بدفع وسداد هذه الالتزامات.

-عدم سداد المؤسسة التزاماتها المستحقة في مواعيدها وتراكم الديون عليها وتعاضمها.

-الانحراف المالي المتعمد مثل زيادة حجم الاختلاسات والسرقات بشكل كبير، وعمليات التدليس مع الموردين والموزعين، الأمر الذي يمثل خسائر مرتفعة تحد من قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.

-سوء تخطيط عمليات الشراء للمواد الخام وارتفاع تكاليف تخزينها واستثمار جانب كبير من الأموال في شكل مواد خام دون حاجة ملحة إلى ذلك، مما يمثل تكلفة غارقة كان يمكن تجنبها وفي الوقت نفسه تمثل أعباء غير عادية نتيجة الاعتماد على مصادر خارجية وليست ذاتية في تمويل هذا المخزون.

(1) - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص ص95،96.

المطلب الثالث: مراحل التعثر المالي

لقد قدم الكثير من الباحثين في هذا المجال أوصاف مختلفة للمراحل التي تمر بها المؤسسة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، باعتبار أن التعثر المالي لا يحصل نتيجة لقرار واحد وإنما هو انعكاس لسلسلة من القرارات الخاطئة، تمر بها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى هذه الحالة، حيث يمكن إدراج هذه المراحل في الشكل التالي:

الشكل (2-1): مراحل التعثر المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التحليل النظري السابق

ويمكن شرح هذه المراحل كما يلي⁽¹⁾:

الفرع الأول: مرحلة اكتساب عيوب محددة

وهي البداية الحقيقية للتعثر الناتج عن عيوب لم ينتج عنها فساد أو خطأ واضح في إدارة المؤسسة وتعتبر لحظة اختبار وتحدي للإدارة، فإذا انتبهت وأدركت الخطورة تم تجاوزه إمكانية الدخول في مسار التعثر وإذا أغفلته تكون قد دخلت إلى هذا المسار. ومن أمثلة هذه العيوب تلك التي تتركز في إدارة المؤسسة وخاصة في المستويات العليا منها، ومن أهمها أن يكون المدير المالي يتميز بسلطة مطلقة مما يؤدي إلى إلغاء دور المديرين التنفيذيين، أو أن يجمع شخص واحد بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، أي

(1) - انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-19.

الجمع بين السلطة التنفيذية والرقابة على التنفيذ، أو أن تكون الإدارة غير قادرة على التكيف مع مستجدات الظروف التي تحيط بها.

ومن الأمثلة العلمية على ذلك الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائدا سريعا أو أخذ قرض دون الحاجة له.

الفرع الثاني: مرحلة التغاضي عن الوضع القائم

ترتكب إدارة المؤسسة في بعض الأحيان أخطاء جوهرية وتأتي هذه الأخطاء نتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة، في هذه المرحلة قد يقوم بعض خبراء المؤسسة بدق جرس الإنذار لتنبية القائمين على إدارتها إلى خطورة الأسباب المؤدية إلى التعثر فإذا قابلت الإدارة هذا الإنذار بالتهوين والتقليل من شأنه، فإن ذلك يدفع المنذرين إلى عدم الاستمرار في دق ناقوس الخطر.

الفرع الثالث: استمرار التعثر والتهوين من خطورته

في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا نتيجة لارتكاب الأخطاء واستمرار الإدارة في تجاهل خطورة الوضع بسبب سيطرة بعض متخذي القرار ذوي النفوس الضعيفة على إدارة المؤسسة وبهذا تكون المؤسسة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار وتكون أعراض الوصول إلى التعثر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح ومنتزاد.

الفرع الرابع: التعايش مع التعثر

وهي أخطر المراحل حيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المؤسسة وتكون المؤسسة خلالها قد بدأت بلفظ أنفاسها الأخيرة.

الفرع الخامس: حدوث الأزمة المدمرة

في هذه المرحلة تنتسب المعلومات إلى جميع الأطراف في المحيط الخارجي وهذه المعلومات السلبية عن وضع المؤسسة تدفع بجمهور المتعاملين معها خاصة الدائنين إلى المطالبة بحقوقهم بشكل يؤدي إلى الأزمة المدمرة للمؤسسة.

الفرع السادس: معالجة الأزمة أو وضعية المؤسسة

في هذه المرحلة تعمل إدارة المؤسسة على البحث عن الحلول التي تساعد على تجاوز الأزمة وتعالج الوضع القائم من خلال عدة بدائل مطروحة كالاندماج. وفي حال تعذر الوصول إلى حل الخروج من المأزق يتم الوصول إلى تصفية المؤسسة.

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي

لقد ازداد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بالتعثر المؤسسات وذلك للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بتعثر المؤسسات التي يمكن أن تكون في خطر وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث لاكتشاف ما إذا كان يمكن استخدام التحليل النسبي وتحليل الاتجاهات للتنبؤ بالتعثر المالي.

المطلب الأول: تطور دراسة نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

نشط الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الستينات في إجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها للتنبؤ باحتمالات التعثر المالي وذلك للأهمية الكبيرة لموضوع التنبؤ بالتعثر لكثير من الفئات فقد قام العديد من الباحثين بإجراء دراسات لمحاولة بناء نموذج للتنبؤ بتعثر المؤسسات ونجحوا في إيجاد مجموعة من النماذج التي ثبت نجاحها ومن هذه الدراسات نجد⁽¹⁾:

- نموذج بيفر Beaver 1966.

- نموذج ألتان Altaman 1968.

- نموذج Taffler And Tisslow 1977.

- نموذج Sprimgate 1978.

- نموذج كيدا Kida 1981.

- نموذج فيلمر Fulmer 1984.

- نموذج Sherrord 1987.

(1) - وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص19.

ومن خلال الاطلاع على هذه النماذج فإن أغلب النماذج تشترك في عدد من النسب المالية مع وجود اختلاف في الأوزان النسبية المعطاة لكل نسبة، وأن أكثر النماذج التي بينت قدرة عالية على التنبؤ تعتمد على البيانات المالية لتقييم وضع المؤسسة في المستقبل واستخدم الباحثون العديد من الأساليب الإحصائية والرياضية لبناء نماذج للتنبؤ بتعثر المؤسسات، ويعتبر من أهم هذه الأساليب الإحصائية التي اعتمدها الباحثون عليها لبناء نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ما يلي⁽¹⁾:

- نماذج تحليل التمايز المتعدد وهي الطريقة الإحصائية التي استند عليها ألتمان في بناء نموذجها الخاص.
- نماذج الشبكات العصبية مثل الخوارزميات واللوغارتميات.
- نماذج الانحدار اللوجستي هو الأسلوب الإحصائي الذي ارتكز عليه أغلب الباحثون في بناء نماذجهم.

المطلب الثاني: أهم نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

بما أن مفهوم التعثر المالي لا يختلف كثيراً عن مفهوم الفشل المالي لأن التعثر المالي هي المرحلة التي تحدث قبل الوصول إلى الفشل المالي إذ لم يتم معالجة هذا التعثر، ولذلك ارتأينا أن نضع نماذج الفشل المالي هي نفسها نماذج التعثر المالي.

وهناك العديد من النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، ولكن سنحاول الإشارة لأهم هذه النماذج، وأكثرها انتشاراً واستخداماً.

الفرع الأول: نموذج بيفر Beaver 1966

يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بفشل المؤسسات، وقد تم بناء النموذج عندما قام Beaver عام 1966 باختبار عينة من (158) مؤسسة من صناعات مختلفة وواقع (79) مؤسسة فاشلة و(79) غير فاشلة. واعتمد Beaver على القوائم المالية لبعض المؤسسات الأمريكية للفترة الواقعة من عام 1954 وحتى عام 1964.

وعرف Beaver المؤسسة المتعثرة بأنها المؤسسة التي لم تستطع دفع التزاماتها المالية عند تاريخ استحقاقها، واعتبر أن هناك دلائل يمكن من خلالها الاستدلال على تعثر (فشل) المؤسسة وهذه الدلائل هي:

- عدم استطاعت المؤسسة بالالتزام بالعقود المبرمة مع الآخرين.
- تجاوز سقف الحسابات البنكية.
- عدم دفع توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة.

(1) -وحيد محمود رمو، مرجع سبق ذكره، ص19.

وباستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل **Beaver** إلى النموذج التالي ويتكون من ثلاثة نسب فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل خمس سنوات من الفشل.

$$Z = 1.3X_1 + 2.4X_2 - 0.98X_3 - 6.787$$

Z = المؤشر الكلي.

X_1 = نسبة التدفق النقدي / مجموع الديون.

X_2 = نسبة صافي الربح / مجموع الأصول.

X_3 = نسبة مجموع الديون / مجموع الأصول.

وفي سنة 1968 قام **Beaver** بدراسة أخرى اعتمد فيها على البيانات المالية للمؤسسات التي تم دراستها في عام 1966 ومن خلال تحليل 14 نسبة مالية غطت مجموعتين هما:

- مجموعة نسب الموجودات غير السائلة: وهي موجودات غير قابلة للتحويل إلى نقد بسرعة كالموجودات الثابتة.

- مجموعة نسب الموجودات السائلة: وهي الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة كمحظة المؤسسة المالية. وتوصل **Beaver** ومن خلال استخدام اختبار يدعى (**Test Dichotomous Classification**) إلى أن مقاييس الموجودات غير السائلة قادرة على التنبؤ بالفشل للمؤسسات بصورة أفضل من مقاييس الموجودات السائلة، وجاءت هذه النتيجة معاكسة للمعتقدات القائلة بأن الموجودات السائلة أكثر قدرة على التنبؤ بفشل المؤسسات.

وبرر **Beaver** نتيجته بأن الموجودات غير السائلة أقل عرضة للتلاعب من الموجودات السائلة، أما أفضل نسب الموجودات غير السائلة للتنبؤ بالفشل فهما نسبتا التدفق النقدي إلى مجموع الديون، وصافي الربح إلى مجموع الأصول.

في حين أن أفضل نسب الموجودات السائلة القادرة على التنبؤ بالفشل هما نسبتا النقدية إلى مجموع الأصول، ورأس المال العامل إلى مجموع الأصول.

ولاحظ **Beaver** كذلك أن الذمم المدينة أعلى لدى المؤسسات الفاشلة مقارنة مع المؤسسات غير الفاشلة وكذلك فإن الرصيد النقدي لدى المؤسسات الفاشلة أقل منه لدى المؤسسات غير الفاشلة⁽¹⁾.

(1) - جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010، ص ص 75-78.

الفرع الثاني: نموذج ألتمان 1968

يعد ألتمان من الأوائل الذين بنو نماذج للتنبؤ بتعثر المؤسسات وقام باستخدام 33 نسبة مالية وفحص كل نسبة على حده وتم استخدام أسلوب تحليل التمايز المتعدد وكان هو أول من استخدم هذا الأسلوب الإحصائي، ثم اقتصر ألتمان في بناء نموذجه على أهم خمس نسب مالية وقد كانت الصورة النهائية لمعادلة النموذج كالتالي:

$$Z= 1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+1.0X_5$$

X_1 = رأس المال العامل الصافي الإجمالي / مجموع الأصول.

X_2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول.

X_3 = الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الديون.

X_5 = المبيعات / مجموع الأصول.

وصنف ألتمان المؤسسات إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

- المنطقة الحمراء إذا كان نتيجة النموذج أقل من $1.8 (Z < 1.8)$.

- المنطقة الضبابية إذا كانت النتيجة تتراوح من $1.8 - 2.9 (2.9 > Z > 1.8)$.

- المنطقة الخضراء إذا كانت النتيجة أكبر من $2.9 (Z > 3.0)$.

والجدير بالذكر أن ألتمان قام بتطوير وتحديث نموذجه أكثر من مرة، في حين أنه لم يتم تحديث أي

من النماذج الأخرى المهمة فإن نموذج ألتمان قد تم تحديثه على عدة سنوات وهي كالتالي:

1968 - 1977 - 1994 - 2002 - 2004 - 2010 - 2014.

ولذلك يرى (Altman) وأغلب الباحثون أن نموذج ألتمان هو الأكثر شيوعاً وأكثرهما استخداماً بسبب

سهولة استخدامه، وتطوره نظراً للتحديثات التي قام بها ألتمان لذلك نموذج ألتمان من أهم نماذج التنبؤ بتعثر

المؤسسات بسبب مواكبته لاقتصاديات العالم المعاصرة ومراحل تطوره في الوقت الذي تراجع وتقدم فيه

بعض النماذج الأخرى⁽¹⁾.

(1) - هشام أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق

الأوسط، عمان، 2017، ص ص 27، 28.

الفرع الثالث: نموذج تفور وتيسو 1977 Taffer And Tisshow

تم تصميم هذا النموذج في المملكة المتحدة، وهدف إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المؤسسات البريطانية، واعتمد هذا النموذج على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين (46) مؤسسة صناعية مستمرة في عملها و(46) مؤسسة أخرى أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها (المجموعتان متشابهتان من حيث حجم الصناعة)، واستخدم الباحثان ثمانى نسب مالية مختلفة في صياغة النموذج، اعتمد في النهاية أربعة منها:

$$Z = 0.53X_1 + 0.13X_2 + 0.18X_3 + 0.16X_4$$

حيث أن:

$X_1 =$ الأرباح قبل الضرائب / الخصوم الجارية.

$X_2 =$ الأصول الجارية / مجموع الخصوم.

$X_3 =$ الخصوم الجارية / مجموع الأصول.

$X_4 =$ فترة التمويل الذاتي: القيم الجاهزة - الخصوم الجارية / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة.

وقد تم تصنيف المؤسسات إلى فئتين تبعا لقدرتها على الاستمرار⁽¹⁾:

- فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار، عندما تكون قيمة (Z) مساوية 0.3 أو أكثر.

- فئة المؤسسات المهددة بخطر الإفلاس، عندما تكون قيمة (Z) مساوية 0.2 أو أقل.

الفرع الرابع: نموذج سبرينغات 1978 Springate

استخدم الباحث الكندي (Godan Springate) أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربعة

نسب مالية لقياس الربحية والسيولة والنشاط مع إعطاء كل منها وزنا معيناً، حصلت على نسبة 93.5%

لقدرتها على التمييز بين عدد 20 مؤسسة ناجحة وعدد 20 مؤسسة أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها حساب

هذا النموذج كالتالي:

$$Z = 1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

حيث أن:

(1) - رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 5، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015، ص 139.

$X_1 =$ رأس المال العامل الصافي الإجمالي / مجموع الأصول الملموسة.

$X_2 =$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول الملموسة.

$X_3 =$ الأرباح قبل الضرائب / الخصوم الجارية.

$X_4 =$ صافي المبيعات / مجموع الأصول الملموسة.

وأن المعيار الأساسي للحكم على احتمالات تعثر المؤسسات أو فشلها يكون كالتالي:

- إذا كانت قيمة Z أقل من 0.863 هذا يعني احتمالات نجاح المؤسسة.

- إذا كانت قيمة Z أقل من 0.863 هذا يعني أن المؤسسة متعثرة أو في طريقها إلى الفشل.

حيث قام الباحث Springate بتطبيق النموذج على (50) مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم مجموع أصولها 2.5 مليون دولار وقد وصلت النتيجة إلى 88% كما قام بفحص عينة مكونة من (24) مؤسسة كبيرة ومتوسطة الحجم وكانت النتيجة صحيحة بنسبة 83.3%⁽¹⁾.

الفرع الخامس: نموذج كيدا 1981 Kida.

لقد بني هذا النموذج على خمس نسب مالية رئيسية ليتخذ في صورته الرياضية الآتي:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271 X_5$$

حيث أن:

$X_1 =$ صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول.

$X_2 =$ حقوق المساهمين / مجموع الخصوم.

$X_3 =$ الأصول النقدية / الخصوم الجارية.

$X_4 =$ رقم الأعمال / مجموع الأصول.

$X_5 =$ الأصول النقدية / مجموع الأصول.

وتعد احتمالات الفشل مرتفعة بحسب هذا النموذج عندما تكون قيمة (Z) سالبة وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الإفلاس قدرها 90% قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس.

(1) - نور الدين قسم الله زيدان سليمان وآخرون، إمكانية تطبيق الاتجاهات الرياضية والإحصائية في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد 3، كلية الشرق، جامعة كسلا، السودان، ص110.

طبقاً لهذا النموذج فإن قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت نتيجة موجبة فالمؤسسة جيدة وبعيدة عن الإفلاس أما إذا كان النتيجة سالبة فالمؤسسة مرجحة للإفلاس⁽¹⁾.

الفرع السادس: نموذج فيلمر 1998 Fulmer Model

قام Fulmer بوضع نموذج التنبؤ بفشل المؤسسات وذلك من خلال استخدام عينة مكونة من 60 مؤسسة، 30 مؤسسة ناجحة و 30 مؤسسة فاشلة، وذلك من خلال استخدام 40 نسبة مالية بمتوسط أصول 455000 دولار للمؤسسة واستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في وضع النموذج التالي:

$$Z=5.528 X_1+0.212 X_2+0.073 X_3+1.270 X_4+0.120 X_5+2.3635 X_6+0.575 X_7+1.083 X_8+0.894 X_9-6.075$$

X_1 = الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

X_2 = المبيعات/ مجموع الأصول.

X_3 = الأرباح قبل الضرائب/ حقوق المساهمين.

X_4 = التدفق النقدي/ مجموع الديون.

X_5 = مجموع الديون/ مجموع الأصول.

X_6 = الخصوم الجارية/ مجموع الأصول.

X_7 = الأصول الملموسة/ مجموع الأصول.

X_8 = رأس مال العامل/ إجمالي الأصول.

X_9 = لوغاريتم الربح قبل الفوائد والضرائب/ الفائدة.

حيث إذا كان $Z > 0$ تكون المؤسسة مفلسة.

معدل خطأ هذا النموذج 2% في السنة الأولى السابقة للإفلاس، و 9% في السنة الثانية السابقة للإفلاس، وبالتالي فمعدل الخطأ مقبول جداً وبالخصوص في السنة الأولى قبل الإفلاس⁽²⁾.

(1) - عبد الشكور عبد الرحمن، موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الإسمنت، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 753، 754.

(2) - الشريف ربحان، مقال عن الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015، ص 5.

الفرع السابع: نموذج Sherrod 1987

يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة.

ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضيا كما يلي:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها:

X_1 = رأس المال العامل الصافي الإجمالي / مجموع الأصول.

X_2 = الأصول النقدية / مجموع الأصول.

X_3 = حقوق المساهمين / مجموع الأصول.

X_4 = صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الخصوم.

X_5 = مجموع الأصول / مجموع الخصوم.

X_6 = حقوق المساهمين / الأصول غير الجارية.

وكما ذكرنا يساعد هذا النموذج على إجراء اختبار دراسة استمرارية المؤسسة في مزاولة عملها (الفشل الكلي)، كما يساعد البنوك على تقييم المركز الائتماني للمؤسسات المتقدمة بطلبات الاقتراض، وكذلك يعتبر هذا النموذج أداة مساعدة لإدارة البنوك من أجل تكوين مخصص القروض المشكوك فيها.

ومن ناحية استخدام هذا النموذج لأغراض الاقتراض من البنوك تصنف القروض حسب درجة المخاطرة

في خمس فئات رئيسية كما يلي:

- الفئة الأولى (قروض ممتازة) $Z \leq 25$.

- الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة) $25 \geq Z \geq 20$.

- الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة) $20 \geq Z \geq 5$.

- الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطرة) $5 \geq Z \geq -5$.

- الفئة الخامسة (قروض خطرة جدا) $Z < -5$.

ومن أجل منح القرض لا بد من إجراء دراسة على أمور لا يبرزها التحليل المالي مثل أداء مركزها

التنافسي في السوق وخبر إدارة المؤسسة وربحية المؤسسة وظروف السوق المحيطة بالمؤسسة.

وقام العديد من الباحثين باشتقاق نماذجهم خاصة من خلال إدخال نسب التدفقات النقدية وغيرها من النسب الأخرى المبنية على الاستحقاق لزيادة وتحسين القدرة التنبؤية وزيادة واقعيته في الوقت الذي اهتمت النماذج السابقة بالنسب المالية المبنية على الأساس النقدي⁽¹⁾.

المطلب الثالث: النتائج المستخلص من النماذج

مما سبق نستخلص أن عملية التنبؤ بإمكانية حدوث التعثر المالي لها أهمية كبيرة لكن يبقى على المحلل المالي أن يكون حذراً في تطبيق هذه النماذج وأن يحاول الأخذ بالنماذج الملائمة، خاصة وأن التعامل مع هذه النماذج يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية كما يمكن الاستفادة من هذه النماذج في المجال الرقابي كأحد أدوات الرقابة القبلية أو الوقائية أي معرفة الحالة المالية للمؤسسة وتصحيح الموقف المالي للمؤسسة قبل حدوث أي انحراف.

وسنعرض مجموعة من النتائج المستخلصة من هذه النماذج كالاتي⁽²⁾:

- تساهم نماذج التنبؤ بالتعثر المالي من إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الحالية والمستقبلية التي يتم من خلالها التنبؤ بأوضاع المؤسسات بصورة عامة.
- توجد علاقة بين التحليل المالي والنسب المالية والتنبؤ بتعثر المؤسسات.
- يمكن استخدام نموذج Sherrod بوصفه أداة للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي.
- هناك عدّة مراحل تمر بها المؤسسة لحين وصولها إلى الفشل المالي، ولعل أصعب المراحل التي تلتقيها المؤسسة هي المرحلة التي وصفها الباحثون والكتاب في هذا المجال (مرحلة الانهيار الفعلي/ التدهور الكلي)، إذ يكون من الصعب على إدارة المؤسسة الحصول على تمويل إضافي يمكنها من سداد التزاماتها المالية مما يقود المؤسسة إلى صعوبات تحول دون قدرتها على تلافي حالة الفشل مستقبلاً وبالتالي فإن الإفلاس أقرب منها للنجاح.
- إن المؤسسات الصناعية التي تجري فحص دوري مستمر وفعال لبيئتها الداخلية والخارجية تكون أكثر قدرة على مواجهة المخاطر المتمثلة بمرحلة الانحدار المالي وتقليل أضراره إلى أدنى ما يمكن.

(1) - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص ص182-184.

(2) - عثمان عبد القادر حمه أمين وآخرون، أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 2، كلية التقنية الإدارية، جامعة السليمانية التقنية، العراق، ص212.

- إن أغلب النماذج التي طورت للتنبؤ بالفشل (التعثر المالي) للمؤسسات تشترك في عدد من النسب المالية وإن النماذج التي بينت قدرة عالية على التنبؤ تعتمد على المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات لتقييم وضع المؤسسة المستقبلي.
- في مجال التنبؤ بالتعثر المالي ينحصر دور النماذج في مجال تحليل الانحرافات وبشكل خاص الانحرافات الكبيرة والهامة للتعرف على نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسات وأثر هذه النقاط على مستقبلها.
- تساهم النماذج المقترحة في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الحالية والمستقبلية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالتعثر المالي.
- إن النماذج القياسية التطبيقية المقترحة قادرة على اكتشاف التعثر قبل حدوثه بفترة زمنية كافية تمكن الإدارة والجهات الرقابية من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.
- ضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية المعدة وفقا للقواعد والأسس والضوابط المالية والمحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر.
- إن نموذج Altman للتنبؤ بالتعثر المالي يعتبر من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ وذلك لكونه يحتوى على عدد من النسب التي تغطي أغلب الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة والتي تعكس أداء المؤسسة وأنشطتها.

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسة تضع مجموعة من التقديرات المتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية من أجل التنبؤ المالي، بهدف مواجهة المشاكل التي تتوقع حدوثها عن طريق وضع الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه المشاكل.

حيث يعتبر التنبؤ المالي أداة هامة تمكن متخذي القرارات داخل المؤسسة بالتنبؤ بظاهرة التعثر المالي، والذي يعتبر هذا الأخير شكل من أشكال عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة والتي إذ لم تستطع المؤسسة التغلب عليها في حينها قد يؤدي بها إلى الفشل المالي.

ولهذا وجد المحللون الماليون نماذج كمية قائمة على النسب المالية من أجل التنبؤ بالتعثر المالي وهذا لمعرفة نتائج محددة ومقارنتها مع نسب معيارية تمكن من اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذا التعثر في مراحله الأولى وتجنب الوصول إلى الإفلاس أو تصفية المؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسات من خلال النسب المالية

المبحث الثالث: اختبارات التعثر المالي للمؤسسات خلال فترة الدراسة (2014-2016)

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى التحليل المالي من خلال استخدام النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، والنماذج الأكثر استخداما في التنبؤ بالتعثر المالي قبل الوصول إلى حالة الفشل المالي، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، حيث وقع اختيارنا على ثلاث مؤسسات اقتصادية بولاية جيجل وهي: مؤسسة ملبنة إيجيلي، والشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين، محاولين التعرف على حقيقة وضعيتهم المالية.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسات من خلال النسب المالية.

المبحث الثالث: اختبارات التعثر المالي للمؤسسات خلال فترة الدراسة (2014-2016)

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة

في هذا المبحث نحاول عرض نبذة تعريفية بالمؤسسات محل الدراسة وذلك من خلال التعريف بها وعرض الإطار التنظيمي الذي يحكمها، وسيتم عرض ذلك بدء بمؤسسة ملبنة إيجيلي، ثم الشركة الإفريقية للزجاج وأخيرا المؤسسة الكاتمية للفلين.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة ملبنة إيجيلي

سنتناول في هذا المطلب التعريف بمؤسسة ملبنة إيجيلي مع عرض هيكلها التنظيمي⁽¹⁾:

الفرع الأول: التعريف بمؤسسة ملبنة إيجيلي

تم إنشاء ملبنة إيجيلي سنة 1997/03/01 وبعد ذلك بدأت عملية جمع الحليب في 1999/04/01 ومن تم بدأ نشاط الملبنة يوم 2002/02/19 في صنع الحليب إلى حين توسعت المؤسسة بمشروع جديد وهو يتمثل في إنتاج الجبن (جبنة)، وملبنة إيجيلي تترع على مساحة قدرها 10526 متر مربع منها 3100 متر مربع مغطاة.

تتكون من:

- وحدة الجمع بطاقة 26000 لتر.
- ورشة المادة تشكيل الحليب.
- ورشة اللبن.
- ورشة صناعة الزبدة.
- ورشة صناعة الأجبان الطرية.

- الطاقة الإنتاجية

تقدر الطاقة الإنتاجية لهاته الملبنة بـ 150000 لتر في اليوم بالنسبة للمنتجات الممزوجة و 9000 لتر يوميا بالنسبة لصناعة الجبن.

في 2017/10/01 كان هناك 521 مربي متعاقد مع الملبنة بالإضافة إلى 12 من جامعي الحليب بإجمالي 1677 بقرة حلوب. بمحصلة 4746343 لتر بنهاية أكتوبر من نفس السنة على مستوى 17 بلدية لولاية جيجل، حيث قدر سعر بيع اللتر الواحد من الحليب بـ 36 دينار.

- المواد المنتجة

تتمثل المواد المنتجة سنويا بالملبنة في 2017/10/31 بما يلي:

-حليب منزوع الدسم جزئيا في أكياس بمجموع 5539964 كيس، بـ 36 دينار في كل كيس.

(1)-الوثائق الداخلية لمديرية الموارد البشرية، مؤسسة ملبنة إيجيلي.

-حليب كامل: 444754 كيس.

-حليب بقر نصف دسم: 2081130 لتر.

-الزبدة: 9100 كلغ.

-الأجبان الطرية: 31880 علبة=250 غرام

- 108733 علبة=125 غرام

- 42000 وعاء=150 غرام كريم كامامبيرت

أما من ناحية التوظيف فالملمبة توظف حوالي 51 عاملا. 40 منهم في الملمبة و 11 في المجبنة مقسمين كما يلي:

• 29 موظف دائم.

• 22 موظف متقاعد.

• 8 إطارات جامعية.

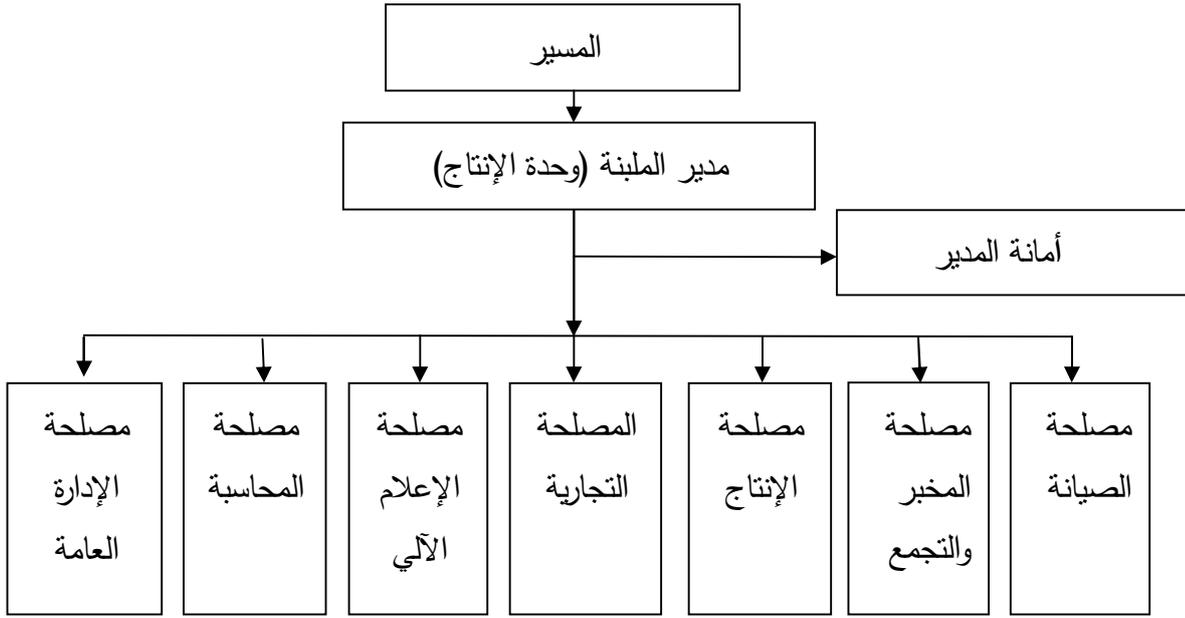
وتتم عملية توزيع الحليب عند شركة التضامن SNC "الأمل" عن طريق 5 شاحنات مبردة لتوزيع منتجاتها و 3 موزعين خاصين متعاقدين ولديها حاليا 302 تاجر بيع التجزئة تابع للمؤسسة.

أما بالنسبة لرأس المال الاجتماعي لشركة "الأمل" لديها رأس مال يقدر بـ 40.000.000 مقسم بالتساوي بين الشريكين "شهاب بشير" مهندس ومسير المؤسسة و"رحزح فيصل" الذي يشغل منصب مدير المؤسسة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "لملمبة إيجيلي"

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لمؤسسة "لملمبة إيجيلي" بولاية جيجل بتاسوست:

الشكل رقم (3- 1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة "ملبنة إيجيلي"



المصدر: مصلحة الإدارة العامة بمؤسسة ملبنة إيجيلي

المطلب الثاني: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج

فيهذا المطلب سيتم تقديم الإطار النظري للشركة محل الدراسة من خلال تعريف الشركة الإفريقية للزجاج وإبراز أهميتها وعرض مختلف أهدافها المسطرة وهيكلها التنظيمي⁽¹⁾:

الفرع الأول: التعريف بالشركة الإفريقية للزجاج

أنشأت الشركة الإفريقية للزجاج AFRIKAVER سنة 1982 بالمنطقة المسماة أولاد صالح بالأمير عبد القادر ولاية جيجل وهي شركة اقتصادية عمومية ذات أسهم (EPE-SPA) نشأت بصفتها الحالية وتسميتها المعروفة سنة 1997 ENAVA برأس مال 5.000.000.00 دج

في إطار إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي تم تطبيقه سنة 1996، وقد كان قبل ذلك عبارة عن مركب صناعي تابع للتسيير المركزي بالمديرية العامة للمؤسسة الوطنية للزجاج، والمواد الكاشطة التي يوجد مقرها الاجتماعي بوهران، تعد الشركة فرع تابع لمجمع ENAVA أو الشركة الوطنية للزجاج والمواد الكاشطة التي يوجد مقرها بوهران، وهي مجمع تابع للشركة القابضة كماء صيدلية، ويتشكل من:

- الشركة الجزائرية للزجاج ENAVA وهران وهي فرع مختص في صناعة الزجاج المقعر.

(1)- الوثائق الداخلية لمديرية الموارد البشرية، الشركة الإفريقية للزجاج.

-الشركة الإفريقية للزجاج AFRIKAVER جيجل وهي فرع مختص في صناعة الزجاج المطبوع، زجاج السيارات، الزجاج الأمني، سلكيات الصودا.

-الشركة الجديدة للزجاج NOVER الشلف وهي فرع مختص في صناعة الأواني الزجاجية المنزلية قارورات الأدوية و المشروبات.

-شركة الزجاج والمرايا SOUNIVER بومرداس وهي فرع مختص في صناعة زجاج المخابر والمرايا. وقد مرت الشركة الإفريقية للزجاج بثلاث مراحل تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة 1982-1987

في إطار دراسة قام بها مكتب إنجليزي مختص PELKINGTON في عقد السبعينات وبناء على استنتاجاته، أبرم عقد إنجاز بين الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية(SNIG) والشركة الفرنسية سنة 1982 وذلك لإنجاز وحدة زجاج السيارات الأمامي 20.000 ط/س من زجاج البناء الشفاف و44000 وحدة زجاج السيارات الأمامي. تم إنجاز المشروع بين سنتي 1982-1986 وقد عرف بعض التأخر لأسباب تقنية ومالية وانطلق عمليا في الإنتاج في 1 أوت 1987.

المرحلة الثانية: مرحلة التوسع 1987-1996

بعد انطلاق وحدة الزجاج المسطح في النشاط ووفقا لسياسة تنمية وتطوير معتمدة آنذاك تم تسطير برنامج توسيع الوحدة إلى وحدات جديدة تشمل إنجاز مشاريع أخرى لصناعة أنواع متعددة من الزجاج بمختلف استعمالاته وأنواعه تمثلت هذه المشاريع في إنجاز:

- وحدة جديدة للزجاج الأمني.
- وحدة جديدة للزجاج السائل.
- وحدة إنتاج ومعالجة المواد الأولية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإستقلال 1997

أخذت الشركة الإفريقية للزجاج استقلاليتها عن الشركة الأم في جانفي 1997، حيث أصبح لديها ذمة مالية وشخصية ومعنوية.

المجال البشري داخل الشركة الإفريقية للزجاج سنة 2015 يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-1): توزيع العمال في الشركة الإفريقية للزجاج

48	إطارات
59	عمال مؤهلين
200	عمال التنفيذ
307	المجموع

المصدر: مديرية الموارد البشرية بالشركة الإفريقية للزجاج

الفرع الثاني: أهمية الشركة الإفريقية للزجاج

تلعب الشركة الإفريقية للزجاج الدور الفعال في تطوير اقتصاديات الدول بسبب الاستعمالات المتعددة لهذه المادة التي تدخل في عدة نشاطات صناعية وتجارية منها قطاع البناء، صناعة زجاج السيارات والصناعة الكهرومنزلية، وتبرز أهمية الشركة الإفريقية للزجاج فيما يلي:

- تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا هاما لما لها من أثر فعال في بعض النشاطات التجارية، إذ تعتبر مجالا فعالا للتشغيل خاصة في المجال الجغرافي.

- لها نفس الأهمية في المجال الصناعي حيث إن مادة الزجاج بمختلف أنواعه تدخل كمادة أولية مكاملة لبعض الصناعات الأخرى.

- تشكيلة منتجات الشركة الإفريقية للزجاج تبرز أهمية الشركة في المجال الاقتصادي الوطني وذلك باعتبارها الممول الرئيسي لعدة شركات أخرى ذات أهمية بالغة مثل: الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بربوينة والمؤسسة الوطنية لعناد الأشغال العمومية بقسنطينة وشركة التنظيف هنكل.

الفرع الثالث: أهداف الشركة الإفريقية للزجاج

تهدف الشركة الإفريقية للزجاج إلى تحقيق ما يلي:

- تنمية صناعة الزجاج في الجزائر.

- تلبية حاجيات وطلبات الاقتصاد الوطني في مواد الزجاج في قطاع البناء.

- مواكبة التطور التكنولوجي.

- العمل على تصدير المنتجات وإدخالها في السوق الدولية.

- تحسين رأس مال الشركة.

- وضع سياسة تجارية فعالة لاقتحام السوق الوطني والدولي على حد سواء.

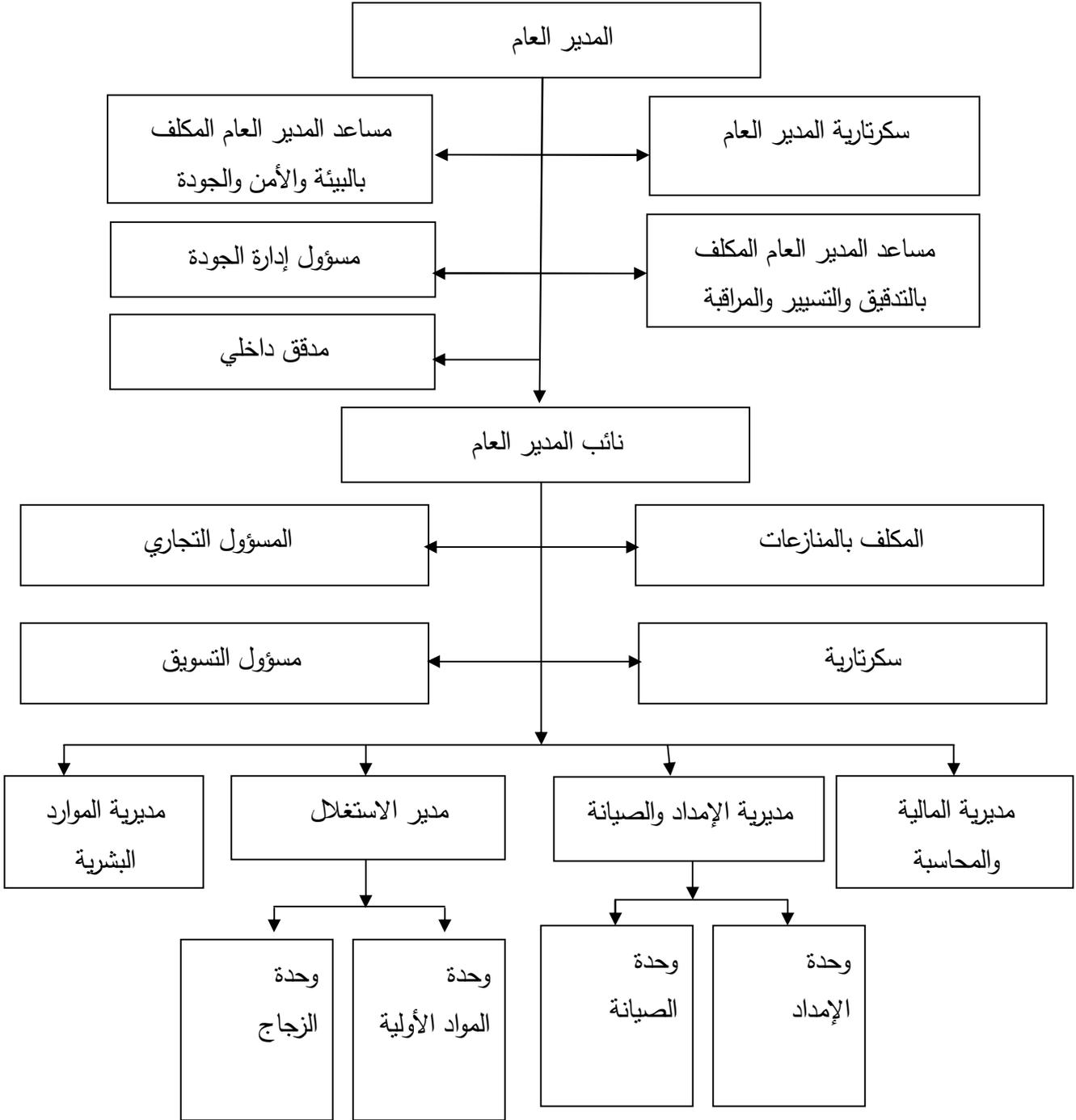
- المساهمة في ترقية السوق الوطني.

- تدعيم منتج الزجاج وفتح ورشات في مختلف أنحاء الوطن.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج

إذا نظرنا إلى الهيكل التنظيمي للشركة نجده هيكل مصفوفي وذلك راجع إلى تعدد المشاريع ودور كل وحدة ومصالحة في تنفيذ المشاريع، وذلك تحت إشراف المدير العام للوحدة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3- 2): الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج



المصدر: الوثائق الداخلية للشركة الإفريقية للزجاج.

المطلب الثالث: تقديم المؤسسة الكاتمية للفلين

المؤسسة الكاتمية للفلين هي إحدى مؤسسات القطاع العام التي تحتل مكانة هامة في السوق الفلين على المستوى الوطني من خلال ما توفره من منتجات، ومن أجل التعرف على المؤسسة محل الدراسة سنقوم بعرض البطاقة الفنية الخاصة بهذه المؤسسة⁽¹⁾:

(1)-الوثائق الداخلية لمديرية الموارد البشرية، المؤسسة الكاتمية للفلين.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الكاتمية للفلين

أنشأت المؤسسة الوطنية للفلين (SNL) بمقتضى الأمر رقم 67 بتاريخ 1967/09/09 مقرها الجزائر العاصمة، وطبقا للإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة الاقتصادية للمؤسسات وبموجب الأمر 43/72 المؤرخ في 1972/10/03 تم تحويل هذه الأخيرة إلى شركة وطنية للفلين و الخشب (SNLB) وبموجب الأمر 105/83 المؤرخ في 1983/01/29 تم إنشاء المؤسسة تحت اسم المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة المشتقة منه (ENL) حيث تم نقل مقرها من الجزائر العاصمة إلى جيجل.

وبعد صدور القوانين 01/88، 03/88، 04/88 المؤرخة في 1988/01/12 والتي تضمنت استقلالية المؤسسة العمومية، حيث حولت المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة إلى مؤسسة اقتصادية عمومية مستقلة. ثم حولت إلى مؤسسة عمومية ذات أسهم بعقد موثق مؤرخ في 1991/03/16، حيث قدر رأس مالها ب 20.000.000 دج، مقسم إلى 800 سهم. وفي عام 1992 تم رفع رأس مالها إلى 50.000.000 دج، وفي عام 1994 تم نقل مقرها إلى ولاية عنابة نتيجة سوء الأوضاع الأمنية وفي 2000/07/01 بعقد موثق تم إنشاء فرع جيجل الكاتمية للفلين في شكل قانوني ذات أسهم برأس مال قدره 1.000.000 دج التي أصبحت تابعة إلى مجمع (SODIAF).

يوجد مقر المؤسسة بطريق بجاية - جيجل - ويتربع على مساحة تقدر ب4,60 هكتار، ويتكون من ورشتين، الأولى لإنتاج الفلين والثانية لإنتاج المواد العازلة، كما تقدر المساحة المغطاة للمصنع كليا بـ $10,642m^2$.

من جهة أخرى يضم المصنع مساحة مهياة وغير مغطاة تقدر بـ $8,350m^2$ تستعمل لتخزين المادة الأولية المتمثلة في الفلين، حيث تصل قدرة استيعابها إلى 27000 قنطار.

وفيما يخص عدد العمال بالمؤسسة فإنه يتناقص سنة بعد أخرى كما يلي:

الجدول رقم(3 - 2): عدد العمال في المؤسسة الكاتمية للفلين

السنوات	1994	1997	2001	2002	2016
عدد العمال	178	151	148	130	86

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مديرية الموارد البشرية

ويرجع هذا التناقص إلى طموح المؤسسة في تخفيض عدد العمال إلى 120 عامل في ظل الاتفاقية العامة للمؤسسة وإلى التطورات الاقتصادية في جو المنافسة وذلك بالإحالة على التقاعد وإدخال عمال

مؤقتين. مع العلم أن العمال الدائمين هو 13 عامل والباقي عبارة عن عمال مؤقتين أي 37 عامل و يداوم العمال بنظام عادي أي 8 ساعات يوميا. وفيما يلي جدول بين توزيع العمال على مختلف المصالح بالمؤسسة:

الجدول رقم(3- 3): توزيع العمال على مختلف المصالح بالمؤسسة الكاتمية للفلين

عدد العمال	المصالح
5	الإدارة
6	مديرية التموين
4	مديرية الإدارة العامة
6	مديرية التجارة
5	مديرية المحاسبة والمالية
14	مصلحة الأمن والنظافة
7	مصلحة الصيانة
18	مصلحة إنتاج الفلين
15	مصلحة إنتاج المواد العازلة
5	فرع واد العنب
86	المجموع

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة الكاتمية للفلين-جيجل-

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة الكاتمية للفلين

يمكن حصر الأهمية الاقتصادية للمؤسسة في:

-تعتبر واحدة من المؤسسات العمومية التي حافظت على نشاطها وبقيت مستمرة في الإنتاج، فهي تشكل دعما للقطاع العمومي.

-المساهمة في تغطية احتياجات السوق الوطنية من مادة الفلين والسعي لتصدير أكبر كمية ممكنة من الإنتاج، مما يعني المساهمة في زيادة الصادرات على مستوى الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة وتنشيط حركة التعاملات مع الخارج.

-دعم القطاع الصناعي على المستوى المحلي والقومي، واستغلال طاقات محلية خاصة من مادة الفلين التي تغطي مساحات واسعة من تراب الولاية والولايات المجاورة.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسة الكاتمية للفلين

تسعى المؤسسة من خلال عملها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

-كأي مؤسسة اقتصادية تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

-توسيع مجال نشاطها وذلك بفتح نقاط جديدة للإنتاج وتسويق المنتجات.

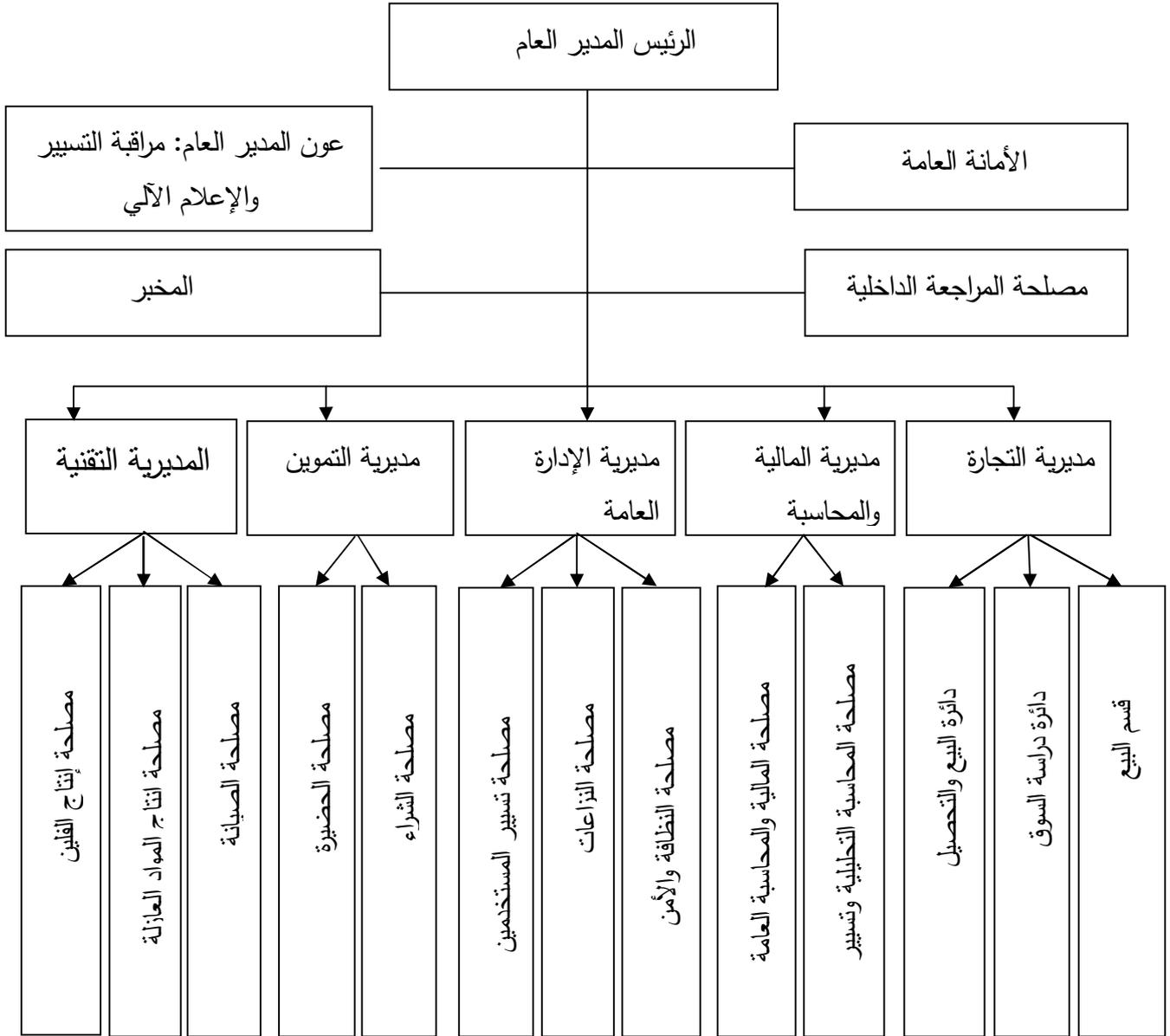
-إتباع الطرق المتطورة في الإشهار لتسويق منتجاتها.

-تغطية السوق الوطنية من منتجات الفلين والتي هي في حاجة دائمة إليها.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للفلين

يعكس الهيكل التنظيمي لهذه الوحدة طبيعة نشاطها الإنتاجي والتجاري إذ يحتوي على مديرية عامة للمؤسسة، أمانة عامة وأربع مديريات تابعة لهما، مديرية تنقسم إلى أقسام فرعية تسهل عملية التسيير والتنظيم والإنتاجية ويمكن عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة الكاتمية للفلين كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الكاتمية للفلين



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة الكاتمية للفلين - جيجل -

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسات من خلال النسب المالية

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض القوائم المالية الخاصة بكل مؤسسة مع حساب مختلف النسب المالية لكل مؤسسة، وذلك من أجل دراسة الوضعية المالية لها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية المختصرة

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة التي تبين الوضعية المالية لأي مؤسسة اقتصادية والتي تمكن المحللين الماليين من تقييم وضعيتها المالية، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج خلال فترة الدراسة الممتدة من 2014 - 2016.

الفرع الأول: الميزانية المالية المختصرة للمؤسسات محل الدراسة

أولاً: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملبنة إيجيلي

يوضح الجدولين التاليين عناصر الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملبنة إيجيلي:

الجدول رقم (3-4): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملبنة إيجيلي خلال فترة الدراسة

(2016-2014) - جانب الأصول

2016	2015	2014	الأصول
			<u>أصول غير جارية</u>
120456357	137652840	74679396	الأصول العينية
307345	553221	799097	الأصول المعنوية
		74902	الأصول المالية
120763702	138206061	75553396	مجموع الأصول غير الجارية
			<u>أصول جارية</u>
5216261	5624899	3668591	المخزونات
43388164	71185564	51504501	قيم محققة
8959631	20668599	1502871	قيم جاهزة
57564056	97479062	56675964	مجموع الأصول الجارية
178327759	235685123	132229360	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1، 2، 3).

من خلال الميزانية المختصرة لمبنة إيجيلي نلاحظ أن أصول المؤسسة في تطور موجب خلال سنة 2014-2015، حيث قدر متوسط معدل نموها 78.24% وهذا راجع إلى زيادة الأصول الجارية بنسبة 82.93% والأصول الجارية بنسبة 72% أما في سنة 2016 فقد تراجع معدل نمو الأصول بنسبة 24.35% بسبب الانخفاض في قيمة كل من الأصول غير الجارية والأصول الجارية بنسبة 12.62% و40.95% على التوالي.

أما جانب الخصوم فيظهر بالجدول التالي:

الجدول رقم(3- 5): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ملبنة إيجيلي خلال فترة الدراسة

(2016 - 2014) - جانب الخصوم

2016	2015	2014	الخصوم
126612587	142323144	77394537	الموارد الدائمة
60509202	73017186	68031510	الأموال الخاصة
66103385	69305958	9363027	الخصوم غير الجارية
51715172	93361979	54834823	الخصوم الجارية
178327759	235685123	132229360	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق(1، 2، 3).

فيما يخص جانب الخصوم فإن المؤسسة عرفت ارتفاعا موجب من سنة 2014 إلى سنة 2015 بنسبة 78.24% وهذا راجع إلى زيادة الموارد الدائمة بنسبة 83.89%.

في حين أن هذه المؤسسة عرفت انخفاض في مجموع الخصوم سنة 2016 بنسبة 24.34% وهذا راجع إلى انخفاض كل من الديون والأموال الخاصة.

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة للشركة الإفريقية للزجاج

يوضح الجدولين التاليين عناصر الميزانية المالية المختصرة للشركة الإفريقية للزجاج:

الجدول رقم(3- 6): الميزانية المالية المختصرة للشركة الإفريقية للزجاج خلال فترة الدراسة(2014-

(2016) - جانب الأصول

2016	2015	2014	الأصول
			أصول غير جارية
2598516486	2333456983	1875188388	الأصول العينية
15336932.36	16784640.12	15291171.18	الأصول المعنوية
5811815.27	311815.27	641815.27	الأصول المالية
2619665234.73	2350553439.47	1891121375.13	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
193168566.20	270521555.42	277181722.21	المخزونات
320767966.2	328840731.38	269166526.1	قيم محققة
79910044.93	13127760.40	13335404.55	قيم جاهزة
593846577.38	612490047.20	559683653.01	مجموع الأصول الجارية
3213511812.11	2963043486.67	2450805028.14	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم(4، 5، 6).

من خلال الميزانية الموضحة في الجدول أعلاه تبين أن أصول المؤسسة في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016، وذلك بنسب 20.9%، و98.45% على التوالي، ويرجع ذلك إلى زيادة كل

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

من الأصول غير الجارية بنسب 24.29%، 11.45% على التوالي، والأصول الجارية بنسبة 9.44% 3.04% على التوالي.

أما عن جانب الخصوم لميزانية الشركة الإفريقية للزجاج فيوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): الميزانية المالية المختصرة للشركة الإفريقية للزجاج خلال فترة الدراسة (2014-

2016) - جانب الخصوم

2016	2015	2014	الخصوم
2631906314.3	2561198031.7	2321349248.9	الموارد الدائمة
1396943870.67	1622336522.40	1850226430.86	الأموال الخاصة
1234962443.65	938861509.26	471122817.99	الخصوم غير الجارية
581605497.79	401845455.01	129455779.29	الخصوم الجارية
3213511812.11	2963043486.67	2450805028.14	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (4، 5، 6).

نلاحظ أن مجموع خصوم المؤسسة عرف ارتفاعا خلال فترة الدراسة بنسب 20.9%، 98.45% على التوالي وهذا راجع إلى زيادة اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل.

ثالثا: الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الكاتمية للفلين

يوضح الجدولين التاليين عناصر أصول وخصوم ميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين

الجدول رقم (3-8): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الكاتمية للفلين خلال فترة الدراسة (2014-

2016) - جانب الأصول

2016	2015	2014	الأصول
288857441.9	291577986.3	294386470.9	أصول غير جارية
138000.00	156000.00	138000.00	الأصول العينية
3591386.84	4076992.31	3221084.47	الأصول المعنوية
			الأصول المالية
292586828.71	295810978.61	297745555.35	مجموع الأصول غير الجارية
52238175.37	37707273.57	69111827.19	أصول جارية
73928046.98	87715453.59	71640419.57	المخزونات
36505403.41	63449550.46	34858483.96	قيم محققة
			قيم جاهزة
162671625.76	188872277.62	175610730.72	مجموع الأصول الجارية
455258454.47	484683256.23	473356286.07	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (7، 8، 9).

من خلال الميزانية الموضحة في الجدول رقم (3-8)، نلاحظ أنه رغم انخفاض الأصول غير الجارية بنسبة 0.64% وهي نسبة ضعيفة لم يكن لها تأثير على ارتفاع مجموع أصول المؤسسة سنة 2015 حيث

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

عرفت زيادة قدرت بـ 2.39%، أما سنة 2016 فقد عرفت هذه المؤسسة انخفاض في مجموع أصولها بنسبة 6.07% بسبب انخفاض كل من الأصول غير الجارية بنسبة 1.09% والأصول الجارية بنسبة 13.87%.

أما بالنسبة لعناصر الخصوم في الميزانية المختصرة لمؤسسة الكاتمية للفلين فتظهر كما يلي:
الجدول رقم (3-9): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الكاتمية للفلين خلال فترة الدراسة (2014-2016)

2016- جانب الخصوم

2016	2015	2014	الخصوم
401115826.8	437536954.5	441093724.6	الموارد الدائمة
228726715.76	253692959.27	255935363.73	الأموال الخاصة
17238911.18	183843995.34	185158630.97	الخصوم غير الجارية
54142627.53	47146301.62	32262561.37	الخصوم الجارية
455258454.47	484683256.23	473356286.07	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (7، 8، 9).

من خلال الجدول رقم (3-9) نلاحظ أن مجموع خصوم المؤسسة عرفت تزايدا خلال سنة 2015 بنسبة 2.39% وهذا راجع إلى زيادة اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل بنسبة 46.13%.

أما سنة 2016 فقد عرفت خصوم المؤسسة انخفاض بنسبة 6.07% وهذا راجع إلى الانخفاض المستمر في الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل.

من خلال الجدول رقم (3-4)، (3-5) الخاصة بمؤسسة ملبنة ايجيلي، والجدول رقم (3-6)، (3-7) الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج، والجدول رقم (3-8)، (3-9) الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين يتبين أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الموارد الدائمة-الأصول غير الجارية) موجبة خلال فترة الدراسة (2014-2016)، أي أنه يوجد فائض مالي لهذه المؤسسات في مواردها الدائمة تم استخدامه لتمويل أصولها المتداولة، وهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة لهذه المؤسسات.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج للمؤسسات محل الدراسة

أولاً: جدول حسابات النتائج لمؤسسة ملبنة ايجيلي

يوضح الجدول التالي حساب النتائج لمؤسسة ملبنة ايجيلي خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3-10): جدول حسابات النتائج لمؤسسة ملبنة ايجيلي خلال الفترة (2014-2016)

2016	2015	2014	السنوات	البيان
340463542	413601774	443141350		رقم الأعمال
-	-	-		تغيير مخزونات المتاحة المصنعة
-	-	-		الإنتاج المثبت
17876996	25906204	25682676		إعانات الاستغلال
358340538	439707978	468824026		1- إنتاج السنة المالية
297340748	363154428	383098866		المشتريات المستهلكة
9771080	17024318	14265083		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
307111828	380178745	397363949		2- استهلاك السنة المالية
51228710	59529233	71460077		3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
25351538	26570432	26937118		أعباء المستخدمين
80944	282195	593621		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
25796228	32676606	43929338		4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
193598	890976	648896		المنتجات العملية الأخرى
73604	89619	773975		الأعباء العملية الأخرى
23220043	19114175	19617163		المخصصات بالاهتلاكات والمؤونات
-	-	-		استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
2696180	14363787	24187096		5- النتيجة العملية
5464	140909	53340		المنتجات المالية
2285225	2509371	1807408		الأعباء المالية
2279760	2368462	1754068		6- النتيجة المالية
416420	11995325	22433028		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
1348178	1511269	2694420		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	-	-		الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
(931758)	10484056	19738602		10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الملاحق رقم (10، 11، 12).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة ولكنها في انخفاض مستمر من سنة 2014 إلى 2015 بنسبة تقدر بـ 46.89% وهذا راجع إلى انخفاض كل من الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة العملية، بالإضافة إلى النتيجة السالبة التي حققتها النتيجة المالية، أما في

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

سنة 2016 فقد عرفت هذه المؤسسة (خسارة) في نتائجها الصافية وهذا راجع إلى الضريبة التي فرضت عليها.

ثانيا: جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج

يوضح الجدول التالي حساب النتائج الخاص بالشركة الإفريقية للزجاج خلال فترة الدراسة

الجدول رقم(3- 11): حساب النتائج للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2014-2016)

2016	2015	2014	السنوات	البيان
282690075.01	822961596.40	330029976.83		رقم الأعمال
30789546.76	20103605.99	4657382.38		تغيير مخزونات المتاحة المصنعة
-	-	25615.74		الإنتاج المثبت
-	-	-		إعانات الاستغلال
251900528.25	262857990.41	325398210.19		1- إنتاج السنة المالية
162165252.81	172558275.04	1830015465.20		المشتريات المستهلكة
420554505.82	50094447.63	55838647.26		خدمات خارجية والاستخدامات الأخرى
(204219758.63)	(222652722.67)	(238854112.46)		2- استهلاك السنة المالية
47680769.62	40205267.74	86544097.73		3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
164422442.96	188658066.11	186771003.96		أعباء المستخدمين
3438859.52	5692774.06	6633969.12		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
(120180532.86)	(154145572.43)	(106860875.35)		4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
2729543.33	8800979.74	3911240.04		المنتجات العملياتية الأخرى
2511680.86	2559047.29	10252165.49		الأعباء العملياتية الأخرى
102531048.97	88574201.98	127422145.75		المخصصات للاهتلاكات والمؤونات
8621398.48	14359239.22	15898854.60		استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
(213872320.88)	(222118602.74)	(224725691.95)		5- النتيجة العملياتية
3341474.98	64705.40	55651.29		المنتوجات المالية
11123802.26	4601649.50	381573.73		الأعباء المالية
(7782327.37)	(4536944.10)	(32325922.44)		- النتيجة المالية
(221654648.25)	(226655446.84)	(225051614.39)		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-	-	-		ضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	-	-		ضرائب مؤجلة حول النتائج العادية
266592944.95	286082914.77	345263356.12		مجموع منتجات الأنشطة العادية
488247593.20	512738461.61	570314970.51		مجموع الأعباء الأنشطة العادية
(221654648.25)	(226655546.84)	(225051614.39)		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
(221654648.25)	(226655546.84)	(225051614.39)		10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الملاحق رقم(13، 14، 15).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

من خلال الجدول رقم(3- 11) يتضح أن المؤسسة حققت نتيجة صافية سالبة خلال فترة الدراسة وهذا راجع أساسا إلى انخفاض النتيجة المالية وعدم قدرة المؤسسة على التحكم في إيراداتها وأعبائها.

ثالثا: جدول حسابات النتائج للمؤسسة الكاتمية للفلين

يوضح الجدول التالي حساب النتائج للمؤسسة الكاتمية للفلين خلال فترة الدراسة

الجدول رقم(3-12): حساب النتائج للمؤسسة "الكاتمية للفلين" خلال الفترة (2014-2016)

2016	2015	2014	السنوات البيان
194382116.57	2461953997.3	189253671.37	رقم الأعمال
13644377.65	19193723.96	2069597.37	تغيير مخزونات المتاحة المصنعة
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الاستغلال
208026494.22	227001673.35	191323268.74	1- إنتاج السنة المالية
155527466.52	164863498.28	151913764.72	المشتريات المستهلكة
20209445.42	13524576.07	9431260.43	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
(175736911.94)	(178388074.35)	(161345025.15)	2- استهلاك السنة المالية
32289582.28	48613599.00	29978243.59	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
43664243.97	42202036.98	37005385.84	أعباء المستخدمين
3749279.60	4372127.45	4194223.51	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
(15123941.29)	2039434.57	(11221366.76)	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
959071.15	2906363.99	287674.24	المنتجات العملياتية الأخرى
294842.89	1000599.68	562181.21	الأعباء العملياتية الأخرى
9681081.74	11001142.56	6341388.83	المخصصات بالاهتلاكات والمؤونات
264626.12	5393763.28	1526320.15	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
(23876168.65)	(1662180.40)	(13721960.41)	5- النتيجة العملياتية
334981.22	681947.16	19204.21	المنتجات المالية
1209350.74	452902.33	123531.64	الأعباء المالية
(874369.52)	229044.83	(104327.73)	6- النتيجة المالية
(24750538.17)	(1433135.57)	(13826287.84)	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها النتائج العادية
215705.34	809268.89	180353.00	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
209585172.71	235983747.78	195745449.34	مجموع منتجات الأنشطة العادية
234551416.22	238226152.24	209391384.18	مجموع الأعباء الأنشطة العادية
(24966243.51)	(2242404.46)	(13645934.84)	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
(24966243.51)	(2242404.46)	(13645934.84)	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الملاحق (16، 17، 18)

من خلال جدول حسابات النتائج رقم (3- 12) يتبين أن النتيجة الصافية كانت سالبة خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى تذبذب في الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة العملياتية والنتيجة المالية من سنة

2014 إلى 2016 بين القيم السالبة والقيم الموجبة بالإضافة إلى أن القيمة المحاسبية لم تغطي أعباء المستخدمين والضرائب، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الموازنة بين إيراداتها وأعبائها.

المطلب الثاني: نسب السيولة ونسب المديونية

نحاول من خلال هذا المطلب عرض نسب السيولة ونسب المديونية للمؤسسات محل الدراسة.

الفرع الأول: نسب السيولة

تحسب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسات موضوع الدراسة من خلال الجداول التالية:

أولاً: نسب السيولة في مؤسسة ملبنة إيجيلي.

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب السيولة الخاصة بهذه المؤسسة.

الجدول رقم (3-13): نسب السيولة الخاصة مؤسسة ملبنة إيجيلي

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
1.11	1.04	1.03	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	نسب السيولة العامة
1.01	0.99	0.97	(الأصول الجارية- المخزون)/ الخصوم الجارية	نسب السيولة السريعة
0.17	0.22	0.03	القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	نسب السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

نسبة السيولة العامة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات الثلاثة (2014 إلى 2016) متقاربة وهي أكبر من 100% وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية.

نسبة السيولة السريعة: نجد من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة في سنة 2014 و 2015 أقل من 100% وهذا يعتبر مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة مما قد يضطرها إلى اللجوء لبيع المخزون السلعي لتوفير السيولة، أما في سنة 2016 فإن النسبة أصبحت أكبر من 100% وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى تصريف المخزون السلعي.

نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ أن نسب السيولة الجاهزة خلال الفترة المدروسة تتراوح بين 3% و 22% ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة السيولة الموجودة تحت تصرفها إذا حل أجل استحقاقها في الفترة القصيرة.

ثانيا: نسب السيولة في الشركة الإفريقية للزجاج.

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب السيولة لهذه المؤسسة.

الجدول رقم(3- 14): نسب السيولة الخاصة للشركة الإفريقية للزجاج

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
1.02	1.52	4.32	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	نسب السيولة العامة
0.69	0.85	2.18	(الأصول الجارية - المخزون)/الخصوم الجارية	نسب السيولة السريعة
0.14	0.03	0.10	القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	نسب السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

نسبة السيولة العامة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة في سنة 2014 تقدر بـ 4 مرات وهذا يدل على وجود فائض في الأصول الجارية بعد تغطية كل الخصوم الجارية، أما في سنوات 2015 و 2016 انخفضت هذه النسبة ولكن في الحدود الجيدة بحيث بقيت المؤسسة محافظة على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

نسبة السيولة السريعة: نلاحظ أنه في سنة 2014 أن نسبة السيولة السريعة أكبر من 100% وهذا يعني أن المؤسسة في حالة ملائمة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير دون اللجوء إلى مخازنها. أما في سنة 2015 و 2016 فإن هذه النسبة انخفضت لتصبح أقل من 100% وهذا يعتبر مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة لأنه يدل على أن القيم المحقق والجاهزة لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

نسبة السيولة الجاهزة: نجد من خلال الجدول أن نسب السيولة الجاهزة منخفضة جدا والتي تتراوح بين 3% و14% خلال الفترة المدروسة، مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح ما بين 20% إلى 30%، ما يدل أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وهذا لعدم احتفاظ المؤسسة بالسيولة الكافية في الصندوق والحسابات البنكية.

ثالثا: نسب السيولة في المؤسسة الكاتمية للفلين

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب السيولة لهذه المؤسسة.

الجدول رقم (3- 15): نسب السيولة للمؤسسة الكاتمية للفلين

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
3	4	5.44	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	نسب السيولة العامة
2.04	3.20	3.30	(الأصول الجارية - المخزون)/الخصوم الجارية	نسب السيولة السريعة
0.67	1.35	1.08	القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	نسب السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

نسبة السيولة العامة: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال الفترة المدروسة (2014 إلى 2016) بالنسبة للمؤسسة تتراوح ما بين 3 إلى 4 مرات، وهذا يعنى وجود فائض من الأصول الجارية بعد تغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

نسبة السيولة السريعة: نجد من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة أكبر من 100% وهذا يعنى أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير دون اللجوء إلى مخازنها.

نسبة السيولة الجاهزة: الملاحظ من هذه النسبة أنها مرتفعة في السنوات 2014 و 2015 وهي وضعية حسنة بالنسبة للمؤسسة إذ يوجد فائض في الأموال الغير المستغلة، مما يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية التزامات قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة، أما في سنة 2016 فنلاحظ أن النسبة أقل من 100% وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة في الصندوق والحسابات البنكية.

الفرع الثاني: نسب المديونية

من أجل معرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها سنقوم بحساب نسب المديونية للمؤسسات محل الدراسة، وذلك وفق ما يلي:

أولاً: نسب المديونية في مؤسسة ملبنة ايجيلي

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب المديونية لهذه المؤسسة

الجدول رقم(3- 16): نسب المديونية الخاصة مؤسسة ملبنة إيجيلي

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
0.66	0.69	0.49	مجموع الديون/ مجموع الأصول	نسبة المديونية
1.95	2.23	0.94	مجموع الديون/ حقوق الملكية	نسبة المديونية إلى حقوق الملكية
0.34	0.31	0.51	الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

نسبة المديونية: تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، حيث نلاحظ أن نسبة المديونية مرتفعة على النسبة المعيارية التي تقدر بـ40% وذلك خلال السنوات الثلاثة وهذا يعتبر مؤشر سلبي فزيادة عبئ الفوائد يفقد المؤسسة استقلاليتها المالية.

نسبة المديونية إلى حقوق الملكية: يلاحظ أن النسب محصورة بين 94% و 223% وهي نسب مرتفعة جدا، وهذا يدل على زيادة حقوق الدائنين على حقوق المالكين وهو أمر غير مفضل بالنسبة لمؤسسة ملبنة إيجيلي.

نسبة الاستقلالية المالية: يلاحظ من خلال النسب المبينة في الجدول أعلاه أنها أقل من 100% وهذا يدل على أن قيمة الديون أكبر من قيمة الأموال الخاصة مما يتضح أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.

ثانيا: نسب المديونية في الشركة الإفريقية للزجاج

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب المديونية لهذه المؤسسة.

الجدول رقم(3- 17): نسب المديونية الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج.

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
0.57	0.45	0.25	مجموع الديون/ مجموع الأصول	نسب المديونية
1.3	0.83	0.32	مجموع الديون/ حقوق الملكية	نسب المديونية إلى حقوق الملكية
0.43	0.55	0.75	الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	نسب الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

نسبة المديونية: يلاحظ أن نسبة المديونية في سنة 2014 تقدر بـ 25% وهي نسبة منخفضة عن النسبة المعيارية المقدرة بـ40% وهذا المؤشر ايجابي للمؤسسة، في حين أنها عرفت ارتفاعا خلال سنتي 2015، 2016 مما يدل أن المؤسسة تعتمد على أموال الغير في تمويل أصولها.

نسبة المديونية إلى حقوق الملكية: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل حيث تقدر هذه النسبة بـ32% في سنة 2014 وهي نسبة منخفضة مقارنة مع نسبة 83%

في سنة 2015، أما في سنة 2016 وصلت هذه النسبة إلى 130% ويعود ذلك إلى الارتفاع في قيمة ديون المؤسسة وهذا مؤشر سلبي قد يعرض الشركة إلى مشاكل مستقبلا.

نسبة الاستقلالية المالية: بما أن نسبة الاستقلالية المالية في السنوات الثلاثة أقل من 100% فهذا يدل على أن قيمة الديون أكبر من قيمة الأموال الخاصة وهذا يوضح أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.

ثالثا: نسب المديونية في المؤسسة الكاتمية للفلين

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب المديونية لهذه المؤسسة.

الجدول رقم (3-18): نسب المديونية الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين.

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
0.50	0.48	0.46	مجموع الديون/ مجموع الأصول	نسب المديونية
0.99	0.91	0.85	مجموع الديون/ حقوق الملكية	نسب المديونية إلى حقوق الملكية
0.50	0.52	0.54	الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	نسب الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

نسبة المديونية: بما أن نسبة المديونية خلال السنوات الثلاثة مرتفعة عن النسب المعيارية المقدرة بـ 40% فهذا يدل أن المؤسسة تعتمد على أموال الغير في تمويل أصولها.

نسبة المديونية إلى حقوق الملكية: يلاحظ من خلال الجدول أن نسب المديونية إلى حقوق الملكية في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاثة وهذا يدل أن حقوق الدائنين تزيد عن حقوق المالكين داخل المؤسسة.

نسبة الاستقلالية المالية: بما أن نسبة الاستقلالية المالية في انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاثة، فهذا يدل على أن قيمة الديون أكبر من قيمة الأموال الخاصة مما يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.

المطلب الثالث: نسب النشاط ونسب الربحية

نستعرض من خلال هذا المطلب نسب النشاط ونسب الربحية لكل مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة وذلك وفق ما سيأتي.

الفرع الأول: نسب النشاط

تستخدم نسب النشاط كأداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجودتها، ويتم تحديد مختلف هذه النسب من الجداول التالية:

أولا: نسب النشاط في مؤسسة ملبنة إيجيلي

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب النشاط لهذه المؤسسة.

الجدول رقم(3-19): نسب النشاط الخاصة بمؤسسة ملبنة إيجيلي

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
65.27	73.57	120.79	تكلفة البضاعة المباعة/ متوسط المخزون	معدل دوران المخزون
6 أيام	5 أيام	3 أيام	365/ معدل دوران المخزون	فترة الاحتفاظ بالمخزون
671.34	1028.69	367.62	رقم الأعمال/ الزبائن+ أوراق القبض	معدل دوران الذمم المدينة
12 ساعة	8 ساعات	1 يوم	365/معدل دوران الذمم المدينة	معدل فترة التحصيل
64.22	42.75	78.87	المشتريات/ الموردون+ أوراق الدفع	معدل دوران الذمم الدائنة
6 أيام	9 أيام	5 أيام	365/معدل دوران الذمم الدائنة	معدل فترة التسديد
1.91	1.76	3.35	رقم الأعمال/ مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
2.82	2.99	5.87	رقم الأعمال/الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول غير الجارية
5.91	4.25	7.82	رقم الأعمال / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج.

فترة الاحتفاظ بالمخزون: تتراوح فترة الاحتفاظ بالمخزون في مؤسسة إيجيلي بين 3 و 6 أيام وهي فترة منخفضة ويرجع سببها إلى السرعة في تصريف المخزون وذلك بسبب حجم الطلب الكبير على منتجات المؤسسة.

فترة التحصيل: بالنسبة لفترة التحصيل فهي تتراوح ما بين 8 ساعات إلى يوم واحد، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي بالنسبة للمؤسسة على سياسة التحصيل المتبعة مع زبائنها، مما يعمل على تنشيط دورتها الاستغلالية.

فترة التسديد: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الموردين يمنحون المؤسسة مدة تتراوح ما بين 5 إلى 9 أيام من أجل تسديد ما عليها من فواتير الشراء.

معدل دوران الأصول: يقدر معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة بـ 3.35، 1.76، 1.91 على التوالي وهذا يعني أن كل 1 دينار مستثمر في أصول المؤسسة يولد على التوالي 3.35، 1.76، 1.91 دينار من رقم الأعمال، فارتفاعها خلال السنة الأخيرة راجع إلى الزيادة في مبيعات المؤسسة.

معدل دوران الأصول غير الجارية: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول نلاحظ أن معدل دوران الأصول غير الجارية في سنة 2014 هو 5.87 وهذا يعني أن كل 1 دينار مستثمر في الأصول غير الجارية يولد 5.87 دينار من رقم الأعمال وفي سنتين 2015 و 2016 يلاحظ انخفاض هذا المعدل مقارنة بسنة 2014 إلى 2.99، 2.82 على التوالي.

معدل دوران الأصول الجارية: يلاحظ أن كل 1 دينار مستثمر في الأصول الجارية يساهم ب 7.82 دينار في سنة 2014 من رقم الأعمال، كما أن المعدل قد انخفض خلال سنة 2015 إلى 4.25 تم ارتفاع مرة أخرى خلال سنة 2016 إلى 5.91.

ثانيا: نسب النشاط في الشركة الإفريقية للزجاج

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب النشاط لهذه المؤسسة.

الجدول رقم(3- 20): نسب النشاط الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
1.46	1.05	1.19	تكلفة البضاعة المباعة/متوسط المخزون	معدل دوران المخزون
250 يوم	347 يوم	306 يوم	365/ معدل دوران المخزون	فترة الاحتفاظ بالمخزون
3.02	3.21	2.92	رقم الأعمال/ الزبائن + أوراق القبض	معدل دوران الذمم المدينة
120 يوم	113 يوم	125 يوم	365/معدل دوران الذمم المدينة	معدل فترة التحصيل
0.44	0.77	27.19	المشتريات/ الموردون + أوراق الدفع	معدل دوران الذمم الدائنة
829 يوم	474 يوم	13 يوم	365/معدل دوران الذمم الدائنة	معدل فترة التسديد
0.09	0.1	0.13	رقم الأعمال/ مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
0.11	0.12	0.17	رقم الأعمال/الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول غير الجارية
0.48	0.46	0.59	رقم الأعمال / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

فترة الاحتفاظ بالمخزون: تتراوح فترة الاحتفاظ بالمخزون في مؤسسة الإفريقية للزجاج بين 250 يوم و 347 يوم خلال فترة الممتدة من 2014 إلى 2016 وهي فترة مرتفعة ويرجع سببها إما لعدم تصريف الإنتاج المخزون أو عدم التقليل من وتيرة الإنتاج.

فترة التحصيل: نلاحظ الفترة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها من أجل تحصيل فواتيرها تتراوح ما بين 113 إلى 125 يوم أي حوالي 4 أشهر.

فترة التسديد: نلاحظ أن فترة التسديد خلال 2014 منخفضة جدا عن فترة التحصيل وهذا ليس في صالح المؤسسة، لكن نلاحظ أنها استطاعت أن تتجاوز هذا الوضع خلال السنتين الأخيرتين 2015، 2016 حيث أصبحت فترة التسديد أكبر من فترة التحصيل.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

معدل دوران الأصول: نلاحظ أن معدل دوران الأصول للشركة الإفريقية للزجاج خلال فترة الدراسة هو 0.13، 0.1، 0.09 على التوالي، وهذا يعني أن كل 1 دينار مستثمر في أصول المؤسسة يساهم في تحقيق 0.13، 0.1، 0.09 دينار من رقم الأعمال، وسبب انخفاض هذه النسب راجع إلى الانخفاض في رقم الأعمال.

معدل دوران الأصول غير الجارية: نلاحظ أن نسب دوران الأصول غير الجارية في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة 0.17، 0.12، 0.11 وهذا راجع إلى انخفاض رقم الأعمال المؤسسة.

معدل دوران الأصول الجارية: إن معدل دوران الأصول الجارية في انخفاض مستمر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2015 وبسبب انخفاض رقم الأعمال.

ثالثا: نسب النشاط في المؤسسة الكاتمية للفلين

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب النشاط لهذه المؤسسة.

الجدول رقم (3- 21): نسب النشاط الخاصة بمؤسسة الكاتيمة للفلين.

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
3.72	6.53	2.74	تكلفة البضاعة المباعة/متوسط المخزون	معدل دوران المخزون
98 يوم	55 يوم	133 يوم	365/ معدل دوران المخزون	فترة الاحتفاظ بالمخزون
2.82	2.86	2.74	رقم الأعمال/ الزبائن + أوراق القبض	معدل دوران الذمم المدينة
129 يوم	127 يوم	133 يوم	365/معدل دوران الذمم المدينة	معدل فترة التحصيل
3.38	4.52	7.35	المشتريات/ الموردون + أوراق الدفع	معدل دوران الذمم الدائنة
107 يوم	80 يوم	49 يوم	365/معدل دوران الذمم الدائنة	معدل فترة التسديد
0.43	0.51	0.40	رقم الأعمال/ مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
0.66	0.83	0.64	رقم الأعمال/الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول غير جارية
1.19	1.30	1.08	رقم الأعمال / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج.

فترة الاحتفاظ بالمخزون: نلاحظ أن فترة الاحتفاظ بالمخزون في مؤسسة الكاتيمة للفلين تتراوح بين 55 يوم و 133 يوم خلال فترة الدراسة وهي فترة منخفضة مقارنة مع الشركة الإفريقية للزجاج.

فترة التحصيل: نلاحظ أن فترة التحصيل من عند الزبائن تتراوح بين 127 يوم و 133 يوم وهي فترة كبيرة مما يدل على أن المؤسسة متساهلة مع زبائنها في عملية التحصيل.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

فترة التسديد: نلاحظ أن موردي المؤسسة يمنحونها مهلة 49 يوم، 80 يوم، 107 يوم على التوالي، فترة خلال سنوات الدراسة من أجل التسديد ما عليها من فواتير الشراء وهي فترة منخفضة مع فترة التحصيل، وهذا يعني أن المؤسسة لا تملك هامش زمني لتحصيل ديون الزبائن ومن ثم تسديد ديونها اتجاه الموردين.

معدل دوران الأصول: نلاحظ أن معدل دوران الأصول خلال فترة الدراسة هو، 0.4، 0.51، 0.43 على التوالي أي أن كل 1 دينار مستثمر في المؤسسة يساهم في تحقيق 0.4، 0.51، 0.43 دينار في رقم الأعمال فارتفاعها خلال سنة 2015 راجع إلى زيادة رقم الأعمال.

معدل دوران الأصول غير الجارية: يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول غير الجارية قد ارتفع في سنة 2015 مقارنة مع 2014 وهذا يعني أن كل 1 دينار مستثمر في الأصول غير الجارية يولد 0.83 دينار من رقم الأعمال، أما في سنة 2016 فقد انخفض ليصل إلى 0.66 وهذا راجع إلى انخفاض رقم أعمال المؤسسة.

معدل دوران الأصول الجارية: يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الجارية كان منخفض في سنة 2014 ثم ارتفع سنة 2015 بسبب زيادة رقم الأعمال لينخفض مرة أخرى في 2016.

الفرع الثاني: نسب الربحية

سيتم فيما يلي حساب النسب الخاصة بتقييم ربحية المؤسسات محل الدراسة وذلك عن طريق الجداول التالية:

أولاً: نسب الربحية في مؤسسة ملبنة إيجيلي

يوضح لنا الجدول التالي كيفية حساب نسب الربحية لهذه المؤسسة.

الجدول رقم (3-22): نسب الربحية الخاصة بمؤسسة ملبنة إيجيلي.

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيانات
2016	2015	2014		
(0.02)	0.14	0.29	صافي الربح/حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
(0.005)	0.04	0.15	صافي الربح/مجموع الأصول	معدل العائد على الأصول
0.08	0.008	0.10	الفائض الإجمالي للاستغلال/رقم الأعمال	نسبة هامش إجمالي الدخل
(0.003)	0.03	0.04	صافي الربح/رقم الأعمال	نسبة هامش صافي الدخل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

معدل العائد على حقوق الملكية: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية خلال سنة 2014، 2015 كان موجبا بنسبة 29% و 14% على التوالي، وهذا بسبب ارتفاع

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

النتيجة الصافية وارتفاع الأموال الخاصة للمؤسسة، وفي سنة 2016 انخفضت هذه النسبة بـ 2% نتيجة انخفاض النتيجة الصافية.

معدل العائد على الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على الأصول لسنتي 2014، 2015 قد كان موجبا، أما في سنة 2016 فقد انخفض وحقق معدل سالب بـ 0.5% بسبب انخفاض النتيجة الصافية.

نسبة هامش إجمالي الدخل: يتضح من خلال النسب في الجدول أن هناك انخفاض في هذه النسبة خلال سنة 2015، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة في توليد فائض إجمالي من رقم الأعمال إلا أنها ارتفعت في سنة 2016 وهذا يدل على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال.

نسبة هامش صافي الدخل: من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة خلال سنة 2014، 2015 حققت قيمة موجبة وهذا يعني أن مردودية المبيعات حققت إيرادات للمؤسسة، أما فيما يخص سنة 2016 فالمؤسسة حققت قيمة سالبة لهذه السنة بسبب انخفاض النتيجة الصافية.

ثانيا: نسب الربحية في الشركة الإفريقية للزجاج

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب الربحية لهذه المؤسسة.

الجدول رقم (3 - 23): نسب الربحية الخاصة لشركة الإفريقية للزجاج.

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
(0.16)	(0.14)	(0.12)	صافي الربح/ حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
(0.07)	(0.08)	(0.09)	صافي الربح/مجموع الأصول	معدل العائد على الأصول
0.43	0.54	0.32	الفائض الإجمالي للاستغلال/رقم الأعمال	نسبة هامش إجمالي الدخل
(0.78)	(0.80)	(0.68)	صافي الربح/رقم الأعمال	نسبة هامش صافي الدخل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج.

معدل العائد على حقوق الملكية: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن هذه النسب كانت سالبة خلال سنوات الدراسة، وهذا بسبب النتيجة الصافية السالبة للمؤسسة ودليل على الوضعية الصعبة التي تعيشها المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

معدل العائد على الأصول: يلاحظ أن النسبة سالبة خلال سنوات الدراسة وهي أيضا في انخفاض مستمر وهذا ما يعكس عدم فعالية المؤسسة في استخدام أصولها.

نسبة هامش إجمالي الدخل: يتضح من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في هذه النسبة في سنة 2015 وهذا يدل على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال إلا أنها انخفضت في سنة 2016 بسبب انخفاض رقم الأعمال.

نسبة هامش صافي الدخل: من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسب حققت خسارة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن مردودية المبيعات لم تحقق أي إيراد.

ثالثا: نسب الربحية في المؤسسة الكاتمية للفلين

يوضح الجدول التالي كيفية حساب نسب الربحية لهذه المؤسسة.

الجدول رقم(3- 24): نسب الربحية الخاصة لمؤسسة الكاتيمة للفلين.

السنوات			كيفية حساب النسبة	البيان
2016	2015	2014		
(0.11)	(0.009)	(0.05)	صافي الربح/ حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
(0.05)	(0.005)	(0.03)	صافي الربح/مجموع الأصول	معدل العائد على الأصول
0.08	0.008	0.06	الفائض الإجمالي للاستغلال/ رقم الأعمال	نسبة هامش إجمالي الدخل
(0.13)	(0.009)	(0.07)	صافي الربح/رقم الأعمال	نسبة هامش صافي الدخل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

معدل العائد على حقوق الملكية: يلاحظ أن هذه النسب جميعها سالبة خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية للمؤسسة (سالبة) وهذا دليل على الوضعية الصعبة للمؤسسة.

معدل العائد على الأصول: يلاحظ أن معدل العائد على الأصول قد ارتفع خلال سنة 2016 بالرغم من أنه سالب إلا أنها في تحسن وهذا ما يعكس فعاليتها في استخدام الأصول الموضوعه تحت تصرفها.

نسبة هامش إجمالي الدخل: من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الهامش الإجمالي للدخل قد انخفضت وهذا دليل على عدم قدرة المؤسسة على توليد فائض إجمالي من رقم الأعمال.

نسبة هامش صافي الدخل: يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب هامش صافي الدخل سالبة خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن مردودية المبيعات لم تحقق إيراد أي حققت خسائر.

أما فيما يخص نسب السوق فإنه لم يتم حسابها وهذا لعدم توفر البيانات اللازمة لحساب هذه المؤشرات.

المبحث الثالث: اختبارات التعثر المالي للمؤسسات محل الدراسة (2014-2016)

نظرا لتعدد النماذج المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي إلا أننا سنعتمد في هذا المبحث على بعض النماذج التي يمكن تطبيقها في المؤسسات محل الدراسة والمتمثلة في نموذج Altaman نموذج taffer andtissshow نموذج springate ونموذج kida.

المطلب الأول: تطبيق نموذج ألتمان Altaman 1968 على المؤسسات محل الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتطبيق نموذج ألتمان على البيانات المالية المستخرجة من المؤسسات محل الدراسة وذلك وفق ما يلي:

الفرع الأول: عرض نموذج ألتمان وتصنيفات المؤسسات

من خلال النموذج الذي جاء به ألتمان استطاع أن يميز بين المؤسسات الناجحة والمؤسسات المتعثرة في قطاع الصناعة، وذلك باعتماده على المعادلة التالية:

$$Z = 1.2 \times_1 + 1.4 \times_2 + 3.3 \times_3 + 0.6 \times_4 + 1.0 \times_5$$

وحسب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاثة أقسام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-25): فئات المؤسسات حسب نموذج ألتمان Altaman

البيان	قيمة Z
المؤسسة مهددة بالإفلاس	المنطقة الحمراء $Z < 1.8$
المؤسسة متعثرة	المنطقة الضبابية $1.9 < Z < 2.9$
المؤسسة ناجحة	المنطقة الخضراء $Z > 3$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة في النموذج السابق.

الفرع الثاني: تقدير التعثر المالي وفق نموذج Altaman في المؤسسات محل الدراسة

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بمؤسسة ملبنة ايجيلي وفق نموذج ألتمان.

الجدول رقم (3- 26): حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج Altaman في مؤسسة إيجيلي

البيان	السنوات	2014	2015	2016
X_1 = رأس المال العامل الصافي الإجمالي / مجموع الأصول		0.01	0.02	0.03
X_2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول		0	0	0
X_3 = الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول		0.17	0.05	0.002
X_4 = القيمة الدفترية للدين / مجموع الخصوم		0.49	0.69	0.66
X_5 = رقم الأعمال / مجموع الأصول		3.35	1.76	1.91
قيمة Z		4.22	2.36	2.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج وفق نموذج Altaman .

الجدول رقم (3- 27): حساب نسب التعثر المالي وفقا نموذج Altaman في الشركة الإفريقية للزجاج

البيان	السنوات	2014	2015	2016
X_1 = رأس المال العامل الصافي الإجمالي / مجموع الأصول		0.18	0.07	0.004
X_2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول		0	0	0
X_3 = الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول		(0.09)	(0.08)	(0.07)
X_4 = القيمة الدفترية للدين / مجموع الخصوم		0.25	0.45	0.57
X_5 = رقم الأعمال / مجموع الأصول		0.13	0.1	0.09
قيمة Z		0.20	0.19	0.25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين وفق نموذج Altaman .

الجدول رقم (3- 28): حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج Altaman في المؤسسة الكاتمة للفلين.

البيان	السنوات	2014	2015	2016
X_1 = رأس المال العامل الصافي الإجمالي / مجموع الأصول		0.30	0.29	0.24
X_2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول		0	0	0
X_3 = الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول		(0.03)	(0.003)	(0.05)
X_4 = القيمة الدفترية للدين / مجموع الخصوم		0.46	0.48	0.50
X_5 = رقم الأعمال / مجموع الأصول		0.40	0.51	0.43
قيمة Z		0.94	1.14	0.85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

الفرع الثالث: نتائج تطبيق نموذج ألتمان على المؤسسات محل الدراسة

وبناء على ما سبق تصنف المؤسسات محل الدراسة وفق نموذج Altaman حسب النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-29): تصنيف المؤسسات محل الدراسة وفق نموذج Altaman.

السنوات المؤسسة	2014	2015	2016
مؤسسة ملبنة ايجيلي	ناجحة	متعثرة	متعثرة
الشركة الإفريقية للزجاج	مهتدة بالإفلاس	مهتدة بالإفلاس	مهتدة بالإفلاس
المؤسسة الكاتمة للفلين	مهتدة بالإفلاس	مهتدة بالإفلاس	مهتدة بالإفلاس

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول رقم (3-25) المتعلق بتقدير التعثر المالي لمؤسسة إيجيلي نجد أن قيمة Z خلال سنوات الدراسة هي على التوالي: 4.22، 2.36، 2.35 ومنه نجد أن قيمة Z خلال سنة 2014 أكبر من القيمة المعيارية $Z > 3$ وهذا يدل على أن المؤسسة ناجحة في هذه السنة ولكن خلال سنتي 2015، 2016 تراجعت قيمة Z لتصبح محصورة بين القيمة المعيارية $1.9 < Z < 2.9$ وهذا يدل حسب نموذج ألتمان أن مؤسسة ملبنة ايجيلي متعثرة.

فيما يخص الجدولين (3-26)، (3-27) المتعلقين بتقدير التعثر المالي للمؤسسة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين نجد أن قيمة Z خلال سنوات الدراسة هي على التوالي 0.25، 2.19، 0.94، 1.14، 0.85 أقل من القيمة المعيارية $Z < 1.8$ وهذا يدل على أن المؤسستين مهتدتين بالإفلاس خلال فترة الدراسة (2014-2016).

المطلب الثاني: تطبيق نموذج تافر وتيسو taffer and tisshow 1977 على المؤسسات محل الدراسة

بعد تطبيق نموذج ألتمان Altaman على البيانات المالية للمؤسسات محل الدراسة سنقوم في هذا المطلب بتطبيق نموذج تافر وتيسو taffer and tisshow وذلك وفق ما يلي:

الفرع الأول: عرض نموذج تافر وتيسو وتصنيفات المؤسسات

استخدم الباحثان تافر وتيسو في صياغة هذا النموذج أربعة نسب مالية مختلفة وذلك وفق المعادلة

$$Z = 0.53 \times_1 + 0.13 \times_2 + 0.18 \times_3 + 0.16 \times_4 \quad \text{التالية:}$$

وحسب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى قسمين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 30): فئات المؤسسات وفق نموذج taffer and tisshow

البيان	قيمة Z
مؤسسة ناجحة	$z \geq 0.3$
مؤسسة متعثرة	$z \leq 0.2$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة في النموذج السابق.

الفرع الثاني: تقدير التعثر المالي وفق نموذج taffer and tisshow في المؤسسات محل الدراسة

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بمؤسسة ملبنة إيجيلي وفق نموذج taffer and tisshow

الجدول رقم (3- 31): حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج taffer and tisshow في مؤسسة ملبنة إيجيلي

البيان	السنوات	2014	2015	2016
x_1 = الأرباح قبل الضرائب/ الخصوم الجارية		0.41	0.13	0.008
x_2 = الأصول الجارية/ مجموع الخصوم		0.43	0.41	0.32
x_3 = الخصوم الجارية/ مجموع الأصول		0.41	0.40	0.29
x_4 = فترة التمويل الذاتي		0	0	0
قيمة Z		0.35	0.19	0.10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج وفق نموذج taffer and tisshow

الجدول رقم (3- 32): حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج taffer and tisshow في الشركة الإفريقية للزجاج.

البيان	السنوات	2014	2015	2016
x_1 = الأرباح قبل الضرائب/ الخصوم الجارية		(1.74)	(0.56)	(0.38)
x_2 = الأصول الجارية/ مجموع الخصوم		0.23	0.21	0.18
x_3 = الخصوم الجارية / مجموع الأصول		0.05	0.14	0.18
x_4 = فترة التمويل الذاتي		0	0	0
قيمة Z		(0.88)	(0.24)	(0.15)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين وفق نموذج taffer and tisshow .

الجدول رقم(3-33): حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج taffer and tisshow في المؤسسة الكاتمية للفلين.

البيان	السنوات	2014	2015	2016
X_1 = الأرباح قبل الضرائب/ الخصوم الجارية		(0.43)	(0.03)	(0.46)
X_2 = الأصول الجارية/ مجموع الخصوم		0.37	0.39	0.36
X_3 = الخصوم الجارية / مجموع الأصول		0.07	0.10	0.12
X_4 = فترة التمويل الذاتي		0	0	0
قيمة Z		(0.17)	0.05	(0.18)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

الفرع الثالث: نتائج تطبيق نموذج تافر وتيسو على المؤسسات محل الدراسة

وبناء على ما سبق تصنف مؤسسات محل الدراسة وفق نموذج تافر وتيسو الجدول التالي:

الجدول رقم(3-34): تصنيف المؤسسات محل الدراسة وفق نموذج offer and tisshow

المؤسسة	السنوات	2014	2015	2016
مؤسسة ملبنة ايجيلي		ناجحة	متعثرة	متعثرة
الشركة الإفريقية للزجاج		متعثرة	متعثرة	متعثرة
المؤسسة الكاتمية للفلين		متعثرة	متعثرة	متعثرة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم(3-30) نلاحظ أن قيمة Z في سنة 2014 أكبر من القيمة المعيارية $Z \geq 0.3$ وهذا يدل على أن المؤسسة ناجحة خلال هذه السنة سنة أما فيما يخص سنة 2015 و 2016 فالمؤسسة تحولت من مؤسسة ناجحة إلى متعثرة وذلك لأن قيمة Z أصبحت أقل القيمة المعيارية $Z \leq 0.2$

أما فيما يخص الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين فهي متعثرة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 وذلك لأن قيمة Z أقل من القيمة المعيارية.

المطلب الثالث: تطبيق نموذج سبرينفات 1978 Springate على المؤسسات محل الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتطبيق نموذج springate على المؤسسات محل الدراسة وذلك وفق ما يلي:

الفرع الأول: عرض نموذج سبرينغات وتصنيفات المؤسسات

استخدم هذا الباحث أفضل أربع نسب مالية، وذلك من أجل التمييز بين المؤسسات الناجحة والمتعثرة وذلك باعتماده على المعادلة التالية:

$$Z = 1.03 \times_1 + 3.07 \times_2 + 0.66 \times_3 + 0.40 \times_4$$

وحسب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى قسمين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3- 35): فئات المؤسسات وفقا لنموذج springate

البيان	قيمة Z
مؤسسة ناجحة	$Z > 0.863$
مؤسسة متعثرة	$Z < 0.863$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المستخدمة في النموذج السابق.

الفرع الثاني: حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج springate في المؤسسات محل الدراسة

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بمؤسسة ملبنة إيجيلي وفق نموذج springate

الجدول رقم(3- 36): حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج springate في مؤسسة ملبنة إيجيلي

البيان	السنوات		
	2016	2015	2014
$X_1 =$ رأس المال العامل الصافي الإجمالي / مجموع الأصول الملموسة	0.05	0.03	0.02
$X_2 =$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مج الأصول الملموسة	0.003	0.09	0.30
$X_3 =$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الخصوم الجارية	0.008	0.13	0.40
$X_4 =$ رقم الأعمال / مجموع الأصول الملموسة	2.83	3	5.93
قيمة Z	1.20	1.59	3.58

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج وفق نموذج springate
الجدول رقم(3-37): حساي نسب التعثر المالي وفقا لنموذج springate في الشركة الإفريقية للزجاج

البيان	السنوات		
X_1 = رأس المال العامل الصافي الإجمالي / مجموع الأصول الملموسة	2016	2015	2014
X_2 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مج الأصول الملموسة	0.005	0.09	0.23
X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الخصوم الجارية	(0.09)	(0.10)	(0.12)
X_4 = رقم الأعمال / مجموع الأصول الملموسة	(0.38)	(0.56)	(1.74)
قيمة Z	0.11	0.12	0.18
	(0.48)	(0.54)	(1.21)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين وفق نموذج springate.

الجدول رقم(3-38): حساب نسب التعثر المالي وفقا لنموذج springate في المؤسسة الكاتمة للفلين

البيان	السنوات		
X_1 = رأس المال العامل الصافي الإجمالي / مجموع الأصول الملموسة	2016	2015	2014
X_2 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول الملموسة	0.38	0.49	0.49
X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الخصوم الجارية	(0.09)	(0.005)	(0.05)
X_4 = رقم الأعمال / مجموع الأصول الملموسة	(0.46)	(0.03)	(0.43)
قيمة Z	0.67	0.84	0.64
	0.08	0.81	0.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

الفرع الثالث: نتائج تطبيق نموذج سبرينقات على المؤسسات محل الدراسة

يتم تصنيف المؤسسات محل الدراسة حسب هذا النموذج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3-39): تصنيف المؤسسات وفق نموذج springate

المؤسسة	السنوات		
مؤسسة ملبنة ايجيلي	2016	2015	2014
الشركة الإفريقية للزجاج	ناجحة	ناجحة	ناجحة
المؤسسة الكاتمة للفلين	متعثرة	متعثرة	ناجحة
	متعثرة	متعثرة	متعثرة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (3-35) نجد أن قيمة Z أكبر من القيمة المعيارية $Z > 0.863$ وهذا يدل على أن ملبنة ايجيلي كانت تحقق نجاح في نشاطها وذلك خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.

أما فيما يخص الشركة الإفريقية للزجاج ووفق النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (3-36) فهي حققت نجاح في سنة 2014 وذلك لأن قيم Z أكبر من القيمة المعيارية ولكنها تراجعت خلال سنة 2015، 2016 لتصبح متعثرة وذلك لأن قيمة Z أقل من القيمة المعيارية.

وبالنسبة للمؤسسة الكاتمية للفلين فهي متعثرة منذ بداية فترة الدراسة إلى نهايتها وذلك بسبب انخفاض قيمة Z أقل من القيمة المعيارية.

المطلب الرابع: تطبيق نموذج كيدا 1981 Kida على المؤسسات محل الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتطبيق نموذج kida على المؤسسات محل الدراسة وذلك وفق ما يلي:

الفرع الأول: عرض نموذج كيدا وتصنيفات المؤسسات

بنى الباحث كيدا نموذجه باستخدام خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسب رئيسية وذلك وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.042 \times_1 + 0.42 \times_2 - 0.461 \times_3 - 0.463 \times_4 + 0.27 \times_5$$

وحسب هذا النموذج تم تصنيف المؤسسات إلى قسمين وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-40): فئات المؤسسات وفق نموذج kida

البيان	قيمة Z
مؤسسة متعثرة	$Z < 0$
مؤسسة ناجحة	$Z > 0$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة في النموذج السابق.

الفرع الثاني: حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج kida في المؤسسات محل الدراسة

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بمؤسسة ايجيلي وفق نموذج kida.

الجدول رقم(3- 41): حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج kida في مؤسسة ملبنة إيجيلي

البيان	السنوات	2014	2015	2016
X_1 = صافي الربح بعد الضريبة/مجموع الأصول		0.15	0.04	(0.005)
X_2 = حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم		0	0	0
X_3 =الأصول النقدية / الخصوم الجارية		0.03	0.22	0.17
X_4 =رقم الأعمال/ مجموع الأصول		3.35	1.76	1.91
X_5 =الأصول النقدية/ مجموع الأصول		0.01	0.09	0.05
قيمة Z		(1.41)	(0.85)	(0.94)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بالشركة الإفريقية للزجاج وفق نموذج kida.

الجدول رقم(3- 42): حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج kida في الشركة الإفريقية للزجاج:

البيان	السنوات	2014	2015	2016
X_1 = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول		(0.09)	(0.08)	(0.07)
X_2 =حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم		0	0	0
X_3 =الأصول النقدية / الخصوم الجارية		0.10	0.03	0.14
X_4 =رقم الأعمال/ مجموع الأصول		0.13	0.1	0.09
X_5 =الأصول النقدية/ مجموع الأصول		0.005	0.004	0.02
قيمة Z		(0.2)	(0.14)	(0.17)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

من خلال هذا الجدول سنقوم بحساب قيمة Z الخاصة بالمؤسسة الكاتمية للفلين وفق نموذج kida.

الجدول رقم(3- 43): حساب نسب التعثر المالي وفق نموذج kida في المؤسسة الكاتمية للفلين

البيان	السنوات	2014	2015	2016
X_1 = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول		(0.03)	(0.005)	(0.05)
X_2 =حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم		0	0	0
X_3 =الأصول النقدية / الخصوم الجارية		1.08	1.35	0.67
X_4 =رقم الأعمال/ مجموع الأصول		0.40	0.51	0.43
X_5 =الأصول النقدية/ مجموع الأصول		0.07	0.13	0.08
قيمة Z		(0.52)	(0.83)	(0.54)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.

الفرع الثالث: نتائج تطبيق النموذج على المؤسسات محل الدراسة

وعليه يتم تصنيف المؤسسات محل الدراسة حسب هذا النموذج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3-44): تصنيف المؤسسات وفق نموذج كيدا Kida

2016	2015	2014	السنوات المؤسسة
متعثرة	متعثرة	متعثرة	مؤسسة ملبنة ايجيلي
متعثرة	متعثرة	متعثرة	الشركة الإفريقية للزجاج
متعثرة	متعثرة	متعثرة	المؤسسة الكاتمة للفلين

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجداول (3-41)، (3-42)، (3-43) الخاصة بالمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 فإن قيمة Z سالبة وهذا ما يدل على أن كل المؤسسات متعثرة وفقا لنموذج كيدا kida.

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم نبذة تعريفية بالمؤسسات محل الدراسة من خلال عرض مختلف التعاريف الخاصة والهيكلي التنظيمي الخاص بكل مؤسسة، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة ملبنة ايجيلي الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين وذلك لتوفرهم على البيانات المالية اللازمة لإنجاز هذه الدراسة وإمكانية تطبيق مختلف النسب المالية من أجل التنبؤ بوضعيتهم المالية.

ومن خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة (2014-2016)، تبين أن مؤسسة ملبنة ايجيلي تعرف تذبذب في نشاطها فهي تصنف ضمن المؤسسات الناجحة والمتعثرة خلال سنوات الدراسة، أما فيما يخص الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين فهما متعثرتان ماليا منذ بداية فترة الدراسة إلى نهايتها، وذلك بسبب تحقيقهما لنتيجة صافية ونسب ربحية سالبة، وهذا سوف يؤدي بهما للوقوع في خطر الإفلاس.

وعند تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي توصلنا إلى أن مؤسسة ملبنة ايجيلي تصنف إلى ناجحة ومتعثرة خلال فترة الدراسة، أما الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين فهما متعثرتان من 2014 إلى 2016.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية على النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي يمكن القول أن النسب المالية هي إحدى أدوات التحليل المالي التي تمكن من تقييم الوضعية المالية للمؤسسات ومراقبة نشاطها، ولهذا قمنا بالتركيز في دراستنا على النسب المالية التي من خلالها يمكن معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسات وتدرس حالة نشاطهم ومدى تحقيقهم للربح وقدرتهم على تسديد التزاماتهم، وكل هذه النسب وجدت من أجل التنبؤ المسبق بالتعثر المالي الذي قد يواجه هذه المؤسسات خلال فترة حياتها.

كما تعتبر نماذج التنبؤ بالتعثر المالي أمر بالغ الأهمية وضروري لأنها تعطينا إندار مبكر للوضعية المالية للمؤسسة قبل وصولها إلى حالة التعثر المالي باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تدارك الوضع في وقت مبكر قبل تعرضها للفشل أو التصفية، وبعد القيام بهذه الدراسة سنقوم باختبار الفرضيات التي وضعت مع ذكر بعض النتائج المتوصل إليها والتوصيات التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية، ثم توضيح آفاق الدراسة.

أولاً: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: التي نصت على أن " التعثر المالي هو المرحلة التي تسبق مرحلة الفشل المالي " ومن خلال الفصل الثاني تبين لنا أن التعثر المالي هو المرحلة التي تواجهها المؤسسة نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير والذي إذ لم تنتبأ به المؤسسة ولم تستطع معالجته فإنها تكون معرضة للفشل المالي، ولهذا فإن التعثر المالي هو المرحلة التي تسبق الفشل المالي وعليه نؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية: التي نصت على أنه " يمكن تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة " وبعد قيامنا بتطبيق الدراسة على أرض الواقع تبين لنا أنه لا يمكن تطبيق كل نماذج التنبؤ بالتعثر المالي على المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، لأنها لا تتلائم مع طبيعة بياناتها المالية، وعليه فإن الفرضية الثالثة خاطئة.

الفرضية الثالثة: التي نصت على أنه " تعتبر المؤسسات محل الدراسة مؤسسات ناجحة وفق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي " من خلال النتائج المتوصل إليها باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي يتبين أن المؤسسات محل الدراسة متعثرة وهذا ما يدل على أن الفرضية الرابعة خاطئة.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

هناك مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها وتتمثل فيما يلي:

1- نتائج الجانب النظري للدراسة

- التحليل المالي هو عملية اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية من القوائم المالية من أجل التنبؤ المسبق بوضع المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- تعتبر القوائم المالية الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات الاقتصادية من أجل تقييم وضعيتها المالية باستخدام النسب المالية.
- تعد النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي من خلالها يمكن الحكم على سيولة المؤسسات وربحياتهم وقدرتهم على تحقيق الهدف الرئيسي و المتمثل في تعظيم الربح والبقاء في السوق.
- يعتبر التعثر المالي مرحلة من المراحل التي يمكن أن تواجهها المؤسسة نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير، إذ يجب على المؤسسة القيام بمجموعة من التقديرات المتعلقة بالمستقبل للتنبؤ بالوضعية المالية لها، وتجنب الوقوع في الفشل المالي.
- توجد عدة نماذج يمكن تطبيقها على المؤسسات الاقتصادية للتنبؤ بالتعثر المالي إلى جانب النسب المالية من أجل تقويم وضع المؤسسات مستقبلا.

2- نتائج الجانب التطبيقي للدراسة

- من خلال الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسات محل الدراسة يلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب خلال فترة (2014-2016)، وهذا يدل على أن هذه المؤسسات تستطيع تمويل أصولها المتداولة باستخدام مواردها الدائمة .
- يتبين أن المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تعتمد بدرجة أقل على النسب المالية في مجال التنبؤ بالتعثر المالي.
- نلاحظ أن مؤسسة ملبنة ايجيلي خلال فترة 2014، 2015 كانت غير قادرة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل مما يضطرها إلى بيع المخزون السلعي لتوفير السيولة، أما في سنة 2016 أصبحت قادرة على تغطية ديونها، وفيما يخص الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية

للفلين فهما غير قادرتان على تغطية الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزون السلعي.

- جميع مؤسسات محل الدراسة غير مستقلة ماليا وهذا ما يدل على أنها مثقلة بالديون.
- فيما يخص مردودية المؤسسات محل الدراسة فإن مؤسسة ملبنة ايجيلي كانت تعرف مردودية موجبة في سنة 2014، 2015، ولكنها حققت مردودية سالبة خلال سنة 2016 وهذا راجع إلى الوضعية الصعبة التي تعيشها المؤسسة، أما الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين فهما يحققان مردودية سالبة خلال فترة الدراسة وهذا ما يعبر عن الوضعية المالية السيئة لها.
- بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي والمتمثلة في نموذج Altman، نموذج Tafferand tisshow، نموذج Springate، نموذج Kida، يتبين أن مؤسسة ملبنة ايجيلي تعرف تدبب في نشاطها فهي حققت نجاح في سنة 2014، 2015 ولكنها أصبحت متعثرة ماليا في سنة 2016، أما فيما يخص الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين فهما متعثرتان ماليا منذ بداية فترة الدراسة إلى نهايتها (2014-2016)، وهذا ما يدل على أن هذه المؤسسات تتعدم عندها ميزة استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.
- رغم الوضعية المالية الصعبة التي تعيشها الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين إلا أنهما مازالتا تمارسان نشاطهما وهذا بسبب الدعم المالي التي تمنحه الدولة لهما.

ثالثا: التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح بعض التوصيات كما يلي:

- ✓ ضرورة تطبيق آليات التنبؤ بالتعثر المالي في كل مؤسسة اقتصادية وهذا لمعرفة الوضعية المالية مسبقا من أجل وضع خطط تتماشى مع طبيعة المشاكل التي ستواجهها مستقبلا.
- ✓ على المؤسسات الاقتصادية أن تكون فترة تحصيلها من عند الزبائن أقل من فترة تسديد ما عليها من التزامات وهذا حتى تمتلك هامش زمني بين فترة التحصيل وفترة التسديد.
- ✓ العمل على تدريب الموظفين داخل كل مؤسسة اقتصادية بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.
- ✓ نظرا للمنتوج المكسب في مخازن الشركة الإفريقية للزجاج والمؤسسة الكاتمية للفلين، نقترح عليها تسويق الإنتاج المخزن لديها أو التقليل من وتيرة الإنتاج.

✓ العمل على تحديد أهم النسب المالية التي من شأنها أن تمنح تحليل دقيق بوضع المؤسسات الاقتصادية ولفت أنظار المهتمين بالتحليل المالي بضرورة استخدام هذه النسب المالية لهم.

رابعاً: أفاق الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية على النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي نأمل أن نكون قد فتحنا مجال للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك، وذلك بتطبيق هذه الدراسة على جميع المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بولاية جيجل من أجل تحديد وضعيتهم المالية، والعمل على كيفية اكتشاف التعثر المالي الذي يحدث داخل المؤسسات الاقتصادية في مراحله الأولى من أجل تفادي الآثار السلبية المترتبة عليه سواء داخل المؤسسات أو خارجها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2010.
2. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
3. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
4. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
6. رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
7. رضوان حلوة حنان، أسس المحاسبة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
8. سالم صلال راهي الحسناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
9. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة 2، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
10. طارق عبد الحال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
11. طلال الججاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية 1 (مناهج الجامعات العالمية)، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
12. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2006.
13. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الطبعة 2، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.
14. عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
15. عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية، عمان، 2015.

16. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
17. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
18. عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات علمية)، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
19. عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات علمية)، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
20. عبد الستار الكبيسي، مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
21. عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة 2، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2013.
22. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، 2007.
23. فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة 2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
24. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، بدون دار نشر، فلسطين، 2008.
25. محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة (المظاهر، الأسباب، العلاج)، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر 1997.
26. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2008.
27. محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
28. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)، الطبعة 2، دار المريخ للنشر، الرياض 2009.
29. محمد تيسير الرجبى، تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2013.
30. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
31. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

32. محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2013.
33. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
34. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجندين للنشر والتوزيع، عمان 2006.
35. مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
36. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة 2، عمان 2005.
37. مؤيد راضي خنفر، المطارنة غسان فلاح، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
38. مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
39. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

- أطروحات الدكتوراه

40. انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016.
41. الزين عمر الزين، المفاضلة بين قدرة مقاييس التدفقات النقدية ومقاييس العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالبنوك التجارية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بخت الرضا، السودان، 2012.
42. عبد الحليم سعدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

- مذكرات الماجستير

43. إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض، مذكرة ماجستير في المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006.
44. جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010.
45. حمزة شباح، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جبيل، الجزائر، 2014.
46. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة ماجستير في المالية الكمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2015.
47. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008.
48. غرام طلب، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سوريا مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.
49. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
50. محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006.
51. مراد قاسم عيد سليمان، التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، عمان، 2003.
52. مصطفى يوسف السبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011.
53. هشام أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان، مذكرة ماجستير في المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017.

54. هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004.
55. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2009.

- مذكرات الماستر

56. محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر 2015.

- مذكرات أخرى

57. ياسر دلوان، استخدام النسب المالية في التنبؤ بالتعثر، بحث استكمالاً للحصول على رخصة محاسب قانوني، جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، 2014.

ثالثاً: المجالات

58. حمه أمين عثمان عبد القادر أحمد وآخرون، أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر وال فشل المالي لشركات المساهمة، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 2، كلية التقنية الإدارية، جامعة السليمانية التقنية، العراق.
59. رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 5، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015.
60. زهرة حسن العامري، السيد خلف علي الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2007.
61. عبد الشكور عبد الرحمان، موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7 المملكة العربية السعودية، 2017.
62. كمال أحمد يوسف محمد، التعثر المالي لعملاء البنوك (الأسباب والعلاج)، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد 3، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، السودان، 2012.

63. ماجدة عبد المجيد أحمد، صالح هلال يوسف، استخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بفشل المصارف التجارية السودانية، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، العدد9، كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

64. نور الدين قسم الله زيدان سليمان وآخرون، إمكانية تطبيق الاتجاهات الرياضية والإحصائية في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي، مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد3، كلية الشرق، جامعة كسلا السودان، 2015.

65. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، العدد100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.

رابعاً: المقالات

66. الشريف ربحان، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015.

خامساً: النصوص القانونية

67. القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

سادساً: المواقع الإلكترونية

68. أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، على الموقع www.kotobarabia.com.

سابعاً: الوثائق الداخلية

69. الوثائق الداخلية مديرية الموارد البشرية، مؤسسة ملبنة ايجيلي.
70. الوثائق الداخلية مديرية الموارد البشرية، الشركة الافريقية للزجاج.
71. الوثائق الداخلية مديرية الموارد البشرية، المؤسسة الكاتمية للفلين.